الأربعاء 29 آذار 2023
العدد 4884 السنة السابعة عشرة
Mercredi 29 Mars 2023 nº 4884 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

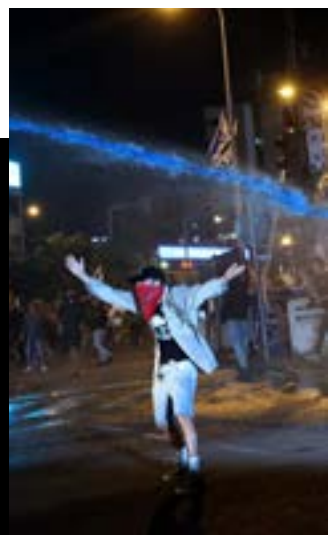

تقرير

مابعد تنازل نتنياهو
الفاشيون يترقبون... والمعارضة تتربّص

14

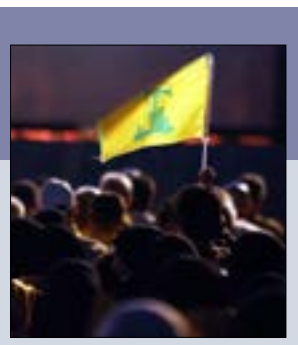

جديد الاستراتيجية الغربية ضد المقاومة

صندوق النقد ممنوع من العمل والبديل برامج دعم محلي

هل أُنجزت المرحلة الأولى من تفكيك «البيئات» الحاضنة؟ [2]

اليمن في العام التاسع
«مُدن الله» الباقية

[10 ـ 13]

(أ ف ب)

04
تقرير

بدل الإنتاجية لأساتذة «اللبنانية»
مقابل ماذا؟

14
تقرير

المصالحة السعودية ـ السورية
قفزة نحو حل نهائي

18
سينما

الفيل اليتيم يأخذنا إلى إنسانيتنا

قضية اليوم

برامج دعم بدل برنامج صندوق النقد:
تفكيك البيئات الحاضنة للمقاومة يتواصل

في سياق داخلي خارجي متوقع، طويت صفحة صندوق النقد ضمن استراتيجية أميركية واضحة لإحلال «برامج دعم» تتصيد المواطنين بالمفرد وتقيدهم وتربط مستقبلهم بمزاج الداعمين، محل برامج الصندوق التي تقيد المواطنين والبلد بالجملة وتربط مستقبلهم بمزاج الأجندة الأميركية

غسان سعود

بعد انتهاء الزيارة الأخيرة لصندوق النقد الدولي لبيروت يمكن القول إن «وهم الصندوق» سقط نهائياً، وإن كان معنيون يؤكدون استحالة أن يغادر هذا الغراب الأميركي سماء البلاد المحتضرة. وإذا كان البعض يهلل لكلام مسؤولي الصندوق بوصفه إدانة للمنظومة السياسية كاملة و«فضحاً باهراً» لإخفاقاتها، فإن هذه المواقف ليست إلا جزءاً من عدة الشغل الأميركي لتمويه القرار الثابت بعدم فتح أي متنفس اقتصادي للبنان يخفف من وطأة الحصار. لذلك، سيواصل الصندوق إيجاد مبررات لعدم تحقيق أي اختراق في ملف استجرار الكهرباء أو غيره. ومن يعتقد أن الخلفية اقتصادية أو مالية أو إصلاحية فهو واهم. وتنبغي الإشارة، هنا، إلى أن قانون الـ«كابيتال كونترول» الذي تتواصل زيارات وفود الصندوق في شأنه، قدّمه النواب سيمون أبي رميا والآن عون وإبراهيم كنعان في اقتراح معجل مكرر في 20 أيار 2020، وكان يمكن أن يمر من ذلك التاريخ في الهيئة العامة، لولا أن الصندوق سارع إلى إرسال ثماني صفحات من الملاحظات دفعت إلى تحويله إلى اللجان النيابية

> **صفحة «إنقاذ» صندوق النقد للبنان واللبنانيين طُويت حتى إشعار آخر**

ليبدأ مسار التأخير والتمييع. رفع السرية المصرفية شهد أيضاً تقدّماً على نحو يسمح للقضاة المعنيين برفع السرية فوراً عن كل من يشتبه بإثرائه غير المشروع، وهو ما استخدمته القاضية غادة عون فوراً. إلا أن الصندوق، في سياق البحث عن ذرائع لعدم التوصل إلى اتفاق مع لبنان، يواصل طلب المستحيل مما لا مثيل له في العالم. والأمر نفسه ينطبق على إصرار الصندوق على توحيد سعر الصرف على نحو يهدد بتدمير اقتصادي واجتماعي شامل.

الواضح في هذا السياق أن كل ما يحصل منذ 17 تشرين الأول 2019 مرسوم بدقة: من قرار إقفال المصارف، إلى قرار التحصيل لـ«كابيتال كونترول»، والدفع إلى عدم دفع الديون بدل إعادة جدولتها، إلى توفير الذرائع المتواصلة لعدم اتخاذ أي قرار إنقاذي مع المسؤوليات تارة في ملعب المصارف، وأخرى على هذه الكتلة النيابية أو تلك، وثالثة على حاكمية مصرف لبنان، ومرات على مجلس الوزراء، وإضاعة كل هذا الوقت لاستجداء موافقة صندوق النقد. علماً أن كثيراً من القوانين الإصلاحية أقرّت فعلاً في المجلس النيابي، لكنها لم تقدم أو تؤخر لأن السلطات التنفيذية والقضائية والمالية والأمنية المعنية بتنفيذها لا تجد نفسها ملزمة بذلك، ولا يوجد من يحاسبها... وهذا ما يقود إلى الاستنتاج بأن صفحة «إنقاذ صندوق النقد للبنان واللبنانيين» طويت حتى إشعار آخر، ما يبقي للبنانيين 3 خيارات:

الأول، وضع حد للخفة المستحكمة بكل مواقع المسؤولية، موالاة ومعارضة؛ ووضع رؤية اقتصادية تحدد إمكانيات الدولة وموجوداتها (من الذهب إلى النفط إلى الأملاك) ومداخيلها لمفاوضة صندوق النقد أو غيره من موقع قوة. مع قرار سياسي نهائي مشترك بتطبيق القوانين وإجراء الإصلاحات الطارئة اللازمة. وهذا ما يستلزم انتخاب رئيس جمهورية، وتشكيل حكومة من دون إضاعة عام أو عامين في مناكفات الأحجام ثم تعطيلها بذرائع مختلفة.

الثاني، فعل كل ما يلزم لاسترضاء الخليج عموماً والسعودية خصوصاً، لتعود العقارب إلى زمن باريس 1 و2 و3 وتعويم الدولة اللبنانية بنظامها وشعبها، بغض النظر عن الفساد وسائر الموبقات. علماً أن استرضاء الخليج اليوم لا يقتصر على النأي بالنفس عن مشكلات المنطقة إنما يمر بضمان أمن إسرائيل أيضاً.

الثالث، تحويل حزب الله خطاباته عن الصين، مثلاً، من أقوال إلى أفعال، مستفيداً من عدم قدرة خصومه على التعطيل إذا ما قرر المضي قدماً في هذا الاتجاه. مع العلم أن تطوير البنية اللبنانية التحتية والمطار والمرافئ ووصل سكة الحديد اللبنانية بعيد تأهيلها بحمص أو الشام، بشراكة صينية، جميعها من صلاحية وزير الأشغال على حمية. ولا شك أن خصوم الحزب سيلزمون الصمت كما حصل عند وصول النفط الإيراني إذا ما نجح في إقناع الصين بضخ بضعة مليارات من الدولارات في الاقتصاد اللبناني، مع وجوب شرح كيف وأين انتهى التداول في النفط الإيراني، ولماذا لم تقدم روسيا على استثمار رمزيّ أقله في قطاع صناعة الدواء على رغم قيام وزير الحزب السابق حمد حسن بكل ما يلزم لبناء مصنع للقاحات سبوتنيك؟

تتبغي الإشارة هنا إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والخليج تنفق نحو مليار دولار سنوياً للحفاظ على نفوذها في لبنان، فيما لا تبدي بكين وموسكو أي اهتمام ببناء أي نفوذ، لا بل سارع عملاق النفط الروسي إلى التخلي عن حصته ضمن ائتلاف التنقيب في لبنان لمصلحة الشركات القطرية، من دون أن يقدم على تطوير استثماره لخزانات الشمال بعدما تحدّث وزارة الطاقة الولايات المتحدة في منحه هذا الامتياز الاستراتيجي.

وإذا كان الخيار الأول صعباً جداً أو شبه مستحيل، والخيار الثاني غير وارد، والخيار الثالث تنقصه الإرادة الصينية والقدرة الروسية قبل الإرادة والقدرة اللبنانيتين، فإن الأكيد أن كل ما رسم اقتصادياً عبر الأدوات المتنوعة بدأ يؤتي ثماره لجهة الإفقار الممنهج المدفع قبل ربط العسكريين مباشرة بالحلم الأميركي بمئة دولار، والأسر الأكثر فقراً بثمانين أو مئة وعشرين دولاراً، في سلسلة برامج ستشمل قريباً الدواء والغذاء والمياه. وإذا كانت فرص العمل قد باتت محصورة منذ أكثر من خمس سنوات بجمعيات المجتمع المدني الممولة من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، بعد تدمير القطاعين العام والخاص، فإن فرص الصمود واستمرار الحياة للمواطن العادي تنحصر يوماً تلو الآخر أكثر فأكثر بما يوصف ببرامج الدعم الممولة هي الأخرى من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، بعد أن حول الاقتصاد اللبناني من اقتصاد ريعي مفترض إلى اقتصاد يقوم على برامج الدعم للهيمنة بفتات الفتات. والأكيد في هذا السياق أن المقاربات التي تبشر بإعادة نظر أميركية - أوروبية - خليجية في هذه السياسات، بعد أن تيقن القيمون عليها بعدم جدواها، غير دقيقة أو واقعية أو منطقية، لا بل العكس تماماً، إذ تعتقد الولايات المتحدة وأوروبا والخليج أن فاتورتها في لبنان انخفضت، بعدما تخلص هؤلاء من السماسرة الذين كانوا يتقاضون عمولة هائلة لربط المواطنين بهم مباشرة - والمقصود هنا بعض الموظفين في المؤسسات الأمنية - في ظل انهيار مؤسساتي يسمح لهم بتحقيق اختراقات جوهرية على صعيد الإدارة و«الداتا» والبرامج التشغيلية للإدارات، وفي ظل معلومات تؤكد أن دافعي الضرائب في الولايات المتحدة لا يسمحون بانتفاع أي مواطن لبناني سواء كان عسكرياً أو غيره من برنامج المئة دولار ما لم يكن مؤمناً بـ«قيم الولايات المتحدة» في ما يخص الديموقراطية و«محاربة الإرهاب»، تماماً كما يحصل في الجمعيات على صعيد التوظيف والاستفادة من المشاريع. وإذا كان الحزب قد نجح في تحصين بيئته ضمن الطائفة الشيعية، فإن المقاربة الأميركية تقول إن البيئة الحاضنة للحزب كانت شيعية ومسيحية ودرزية، فيما هي شيعية فقط اليوم، وهو انتصار مهم في المرحلة الأولى من الحصار التي يفترض أن تتبعها ثانية وثالثة

(هيثم الموسوي)

تقرير

محاولة فرنسية للالتحاق بواشنطن والرياض في لبنان

بعد فشل سياستها في لبنان تبدو باريس في مراجعة رئاسية ومحاولة الالتحاق بسياسة الرياض وواشنطن اللتين لا تزالان عند المربع الأول في تشخيص الأزمة وتحديد مواصفات المعركة الرئاسية والرئيس العتيد

هيام القصيفي

يبدو السباق جدياً بين تصاعد مؤشرات التصعيد الداخلي بكثافة والمحاولات الخارجية لاحتواء التوتر اللبناني، عبر إجراء الانتخابات الرئاسية. لكن السقف الأساسي الذي لا يزال يتحكم بمجريات السعي الخارجي، الدفع «لبنانياً» لإنجاز الاستحقاق الرئاسي، معطوفاً على ترتيب الأوضاع المالية بما تيسّر من عناصر أساسية من أجل تقطيع وقت التصعيد الدولي، وليست حرب أوكرانيا وحدها التي يشار إليها، بل أيضاً الملف النووي الإيراني والموقف الإسرائيلي منه، في انتظار حلول طويلة الأمد.

منذ الاتفاق السعودي - الإيراني، ثمة محاولات لترجمته لبنانياً، عبر إيحاءات وسيناريوهات تتعلق بسبل تطبيقه على الساحة اللبنانية. والاجتهادات في هذا المجال متناقضة، بحسب هوية القوى السياسية سواء المتحالفة مع السعودية أو إيران. في المقابل تتحه وقائع غربية إلى التعامل معه وفق معايير مختلفة تتعلق بدور الصين والعامل النفطي المؤثر في مجال العلاقة مع السعودية، وأهمية موقع اليمن في الاتفاق، والخطوات العملانية المنتظر ترجمتها خلال الشهرين المقبلين، ونظرة إسرائيل، على رغم تخبطها الحالي، إلى إيران النووية ودور السعودية في المنطقة، وهي المتجهة إلى خطوات عملانية في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد. من هنا، تصاعد المنحى الغربي، الأميركي في غالبيته، في قراءة الاتفاق بواقعيته، من دون القفز فوق الدوائر الأميركية المطلعة حكماً على مختلف جوانبه مسبقاً. هذه الواقعية تحتم لبنانياً التعامل مع المداولات الإقليمية على قدر أهميتها للدول المعنية بها.

يحتاج الأمر بالنسبة إلى لبنان كثيراً من التدقيق في المعطيات الأميركية والفرنسية والسعودية، ليس في ما يتعلق بالاتفاق الإقليمي، بمعناه المباشر، بل بالتفسيرات التي تعطى للوجهة الحقيقية لسياسة العواصم الثلاث تجاه لبنان، قبل الاتفاق وبعده، انطلاقاً من الانتخابات الرئاسية.

من الصعب على قوى سياسية لبنانية الاقتناع بأن اللقاء الخماسي في باريس كان نقطة تحول أساسية انعكست أولاً بأول على باريس قبل بيروت. هذا الأمر لم تكن له علاقة بالاتفاق الذي كانت تعد له السعودية بعلم واشنطن، لأن باريس قفزت سريعاً فوق استنتاجات سياسية في بيروت وباريس على السواء أوصلتها إلى حائط مسدود، وانعكست على فريق الإليزيه تخبطاً ظهر تدريجاً في محاولات احتواء سلبيات اللقاء الخماسي وما خرجت به ديبلوماسيتها في بيروت من توقعات مغلوطة أعقبتها توضيحات. من هنا جاء اتصال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ليعكس خلاصة مستجدة في سياسة فرنسا مبنية على اقتناع بأخطاء ارتكبت وتجاوزات في فرض إيقاعات ورسم سيناريوهات غير مستندة إلى وقائع عملية، لم تكن السعودية ولا واشنطن موافقتين عليها. وعلى رغم أنها ليست المرة الأولى التي تحاول فيها باريس إظهار أنها تسير وراء السعودية وسياستها في لبنان، إلا أن الأسابيع الأخيرة، في عز انشغال الإليزيه بمشكلات فرنسا الداخلية الحادة، أظهرت حجم الفشل الذي منيت بها الاستراتيجية الرئاسية في مقاربة ملف الرئاسة اللبنانية، ما حتم مقاربة مختلفة ومحاولة لاحتواء التعثر الفرنسي، والسعي مرة أخرى إلى التقرب من الرياض ومجاراة سياستها في لبنان.

لم يكن الأمر يحتاج إلى زيارة الديبلوماسية الأميركية باربرا ليف إلى لبنان لكشف واقع المسارين المختلفين في رؤية باريس وواشنطن تجاه الأزمة اللبنانية بشقيها الرئاسي والسياسي. فواشنطن، بخلاف باريس، لا تزال عند موقفها الأول وغير الملتبس حيال تشخيص الأزمة ومواصفات الرئيس المقبل. لكن في الوقت نفسه ليس لديها بعد ما يمكن أن تقدمه للقوى «المعارضة» والحليفة التقليدية لها، ولا تستطيع أن تقدم تعهدات ووعوداً لا يمكن لها أن تفي بها في الوقت القريب. وهذه من الأسباب الرئيسية الحالية في تخفيف مظاهر الاصطفاف إلى جانب حلفائها. علماً أن هناك مفارقة يتحدث عنها سياسيون على اطلاع على مواقف أميركية معنية، هي هذا التحول الكبير لدى الدول الكبرى الراعية للقوى السياسية، إذ تظهر باريس راعية للثنائي الشيعي، والسعودية راعية للقوى المسيحية المعارضة في غالبيتها، في غياب الدور السني، فيما تقف واشنطن في منطقة رمادية، تنتظر مزيداً من الوقت لبلورة الاتجاه الحاسم في التعاطي مع لبنان. لكنها في الوقت نفسه،

> **فشل كبير منيت به باريس في مقاربة ملف الرئاسة ما حتم السعي إلى مجاراة الرياض**

تؤكد انسجامها مع الموقف السعودي في قراءة الوضع اللبناني وسبل معالجته. وهذا الموقف لا يزال على حاله، لم تغيّر فيه الاتفاقات الإقليمية حرفاً واحداً، على رغم أن هناك تمنيات لدى المعارضة وبعض القوى الرئيسية فيها، في أن يسهم الاتفاق في تخفيف حدة الانقسام الرئاسي، الأمر الذي يترجم التقاء بين المعارضين والثنائي حول اسم توافقي يسهل انتخابات الرئاسة. فالأميركيون والسعوديون يحثون على إجراء الانتخابات لبنانياً لأن «الوضع الداخلي لم يعد يحتمل في لبنان مزيداً من التوترات والخشية من انفجار اجتماعي». وتحذير صندوق النقد الدولي واحد من المؤشرات الدولية الأبرز أخيراً. لكن هذه الخشية لم تبدل في تعاطي السعودية مع محاولات فرض إيقاع فرنسي بـ«إيحاء لبناني بحت»، نحو تسوية ومقايضات رئاسية وحكومية. وهذا ما أدركته باريس بعد تأخر أسهم في تعميق الأزمة الداخلية. وكل من له صلة بدوائرها اليوم يتحدث عن متغيرات حديثة في مقاربة الملف الرئاسي والعلاقة مع السعودية، لا سيما بعد فشل اللقاء الخماسي في منحاه الفرنسي. والأمر نفسه ينسحب على واشنطن التي وإن كان لديها مع السعودية مرشحون لهم الأفضلية، إلا أنهما اليوم في مرحلة انكفاء عن التسمية المباشرة، قبل نضوج ظروف المنطقة بكل تلاوينها من إسرائيل إلى إيران، كي يمكن السير بتسوية كبرى. على عكس المغامرة الفرنسية المتسرعة في فرض تسوية مجتزأة من فوق. لكن الطرفين لا يزالان يعتبران أن لدى اللبنانيين فرصة حقيقية للسير بالانتخابات محلياً وفق قواعد مدروسة تسهم في وقف النزف الحالي اقتصادياً واجتماعياً، وحينها قد تمنح لها المظلة السعودية - العربية والدولية المطلوبة.

تقرير

البرلمان ينفجر على توقيت «حرب الساعة»

لـ«واقعة» الهيئة العامة لمجلس النواب، أثناء اجتماع اللجان النيابية المشتركة أمس، «شهود» كثر وأكثر من رواية، لكنها كلها لا تطمس حقيقة أن ارتدادات «حرب الساعة» انفجرت صراخاً وشتائم قد لا تخمد نيرانها رغم محاولات طمسها.

كان يُمكن للصراخ وتبادل الشتائم أن يبدو عادياً في لحظة انقسام على استحقاق كالانتخابات البلدية، لكن توقيته في ظل سعار طائفي، ومحاولات البعض صب الزيت على نار، يكشف عن قناصي لحظات بطلقون رصاص الفتنة في كل الاتجاهات.

المشادة بدأت بين النائبين ملحم خلف وغازي زعيتر. كان الأول يستحضر نصوصاً دستورية حول ضرورة الدعوة إلى جلسات لانتخاب رئيس للجمهورية، ولم يكن في كلامه ما هو جديد عما تعوّده زملاؤه منه. لكن، لسبب «غير مفهوم»، تدخل زعيتر ليعتبر أن «هذا الكلام مش بالنظام». فحدث أخذ ورد بينهما، وطالب خلف بعدم مقاطعته ليرد زعيتر بكلام «غير لائق» ما أدى إلى توتر عزّته النائبة بولا يعقوبيان بتوجهها إلى زعيتر بالقول: «ليك مين عم يحكي عن النظام، نائب مطلوب للعدالة».

هدأت الأجواء، واستكمل النواب البحث في إجراء الانتخابات البلدية، ودار النقاش الأساسي حول توفير التمويل من حقوق السحب الخاصة التي حولها صندوق النقد للبنان عام 2021. دعم هذا الطرح النواب ميشال معوض وميشال دويهي وسامي الجميل، واعتبر الأخير أن الأمر يُمكن أن يمر من دون قانون وبلا جلسة تشريعية بحكم الشغور الرئاسي. غير أن الاقتراح لقي معارضة واسعة من عدد من النواب. واعتبر النائب علي حسن خليل، أثناء مداخلة له، أنه «إذا كان رئيس حزب يرى أن توفير أموال الانتخابات يُمكن أن يتم من حقوق السحب الخاصة، فلسنا كنواب ملزمين بذلك». اعتبر الجميل الكلام موجهاً إليه، فطلب الكلام للرد على خليل لأنه «جاب سيرتي»، فأجاب الأخير بأنه «يقصد سمير جعجع» الذي تحدث علناً عن الموضوع، ولا أقصد، وهناك نواب للقوات فيهن يجاوبوني». فردّ الجميل: «ليك مين عم يعطينا محاضرة بالقانون، وكلنا منعرف شو صار بالقضاء». وتدخل نائب القوات غسان حاصباني مخاطباً خليل: «إنت مطلوب للعدالة ما فيك تحكي». وبسبب اختلاط الأصوات، اعتقد خليل بأن الجميل قال ما قاله حاصباني، فصرخ: «إنت مجرم إبن مجرم»، ليعلو الصراخ بينه وبين نواب الكتائب والقوات الذين توجه إليهم بالقول إن «رئيس حزبكن مطلوب للقضاء»، ما أدى إلى مغادرة نواب الكتائب والقوات القاعة. على الفور، بدأت محاولات تهدئة تولاها نائب رئيس المجلس الياس بو صعب الذي اجتمع بخليل والجميل كل على حدى بحضور النائب ميشال الضاهر. وأكد الجميل أنه لم يوجه اتهاماً لخليل طالباً الرجوع إلى التسجيلات، فيما عمل نواب آخرون على إقناعه بأنه لم يكن المقصود بإشارة خليل إلى «رئيس حزب سياسي».

وأكّدت مصادر نيابية لـ «الأخبار» أن الجميل اقتنع بعدم الحديث عن الأمر علناً لعدم تأجيج أجواء الفتنة، غير أن نواب القوات لعبوا دوراً في دفعه إلى «عدم السكوت» وعقد مؤتمر اكتفى فيه «بالكلام عن السجال من دون الدخول في تفاصيله». وقالت المصادر إن «ما حصل كان سوء تفاهم حاول البعض تأجيجه، وقد جرى تداركه في مجلس النواب، ثم بالاتصالات السياسية التي تولاها رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي اتصل بالجميل بعد الجلسة. كذلك اتصل خليل بالجميل لاحقاً لـ «شرح الموقف».

(الأخبار)

علم وخبر

تحقيق فرنسي في صفقات MEA

في سياق ملاحقة ملفات حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، بدأ القضاء الفرنسي التحقيق في شبهات فساد شابت صفقات لشراء طائرات في العقد الأخير بين شركة «ميدل إيست» (يملك مصرف لبنان 99% من أسهمها) وشركة «إيرباص» الأوروبية (مقرها مدينة تولوز الفرنسية).

«الإطفائية» تطيّر جلسة بلدية بيروت

طارت جلسة مجلس بلدية بيروت التي كانت مقررة أمس لعدم تمكّن الأعضاء من الدخول إلى القصر البلدي بعد نصائح من الحراس بعدم الاقتراب من المبنى إثر إقفال عناصر من فوج إطفاء بيروت المدخل الرئيسي للقصر البلدي، بالتزامن مطالبين بتحسين رواتبهم والخدمات الاستشفائية التي يتلقّونها.

«بونات» البنزين قبل الرواتب

يشكو ضبّاط في المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي من أنّ قيمة رواتبهم صارت أقلّ بقليل من قيمة قسائم البنزين التي يتقاضونها من المديريّة شهرياً!

غسل الآليات على «همّة» العسكريين

أثار الاستغراب تعميم أصدره المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان قبل أيام بوقف تغطية كلفة غسل الآليات العسكرية، علماً أن المديريّة توقّفت منذ نحو 3 سنوات عن تغطية نفقات التنظيف وغيار الزيت التي يتدبّرها العسكريون بفعل «علاقاتهم» مع بعض محطّات الوقود!

طعن في قرار نقابة المحامين

تقدم 15 محامياً بطعن أمام محكمة الاستئناف المدني في بيروت، الغرفة الناظرة في القضايا النقابية، لفسخ قرار مجلس نقابة المحامين الأخير حول تقييد حرية تعبير المحامين في الإعلام والندوات، وربطها بإذنٍ مسبق من نقيب المحامين.

تقرير

بدل الإنتاجيّة لأساتذة «اللبنانيّة»: مقابل ماذا؟

(مروان بو حيدر)

فاتن الحاج

بخلاف كلّ مكوّنات القطاع العام الأخرى، لم تتوقف الجامعة اللبنانية عن العمل منذ بدء العام الدراسي الجاري في وقت تتناقص فيه رواتب الأساتذة وضماناتهم الصحية والاجتماعية بشكل كبير. أصوات الأساتذة المرتفعة، للإعلان عن عدم القدرة على الاستمرار، لم تُترجم إلى اليوم بأيّ تحرّك لأسباب متعدّدة، منها التساؤلات عن جدوى الإضراب وآفاقه. ومع انتخاب رابطة جديدة للأساتذة، عُلّقت الآمال عليها، وكان الامتحان الأول هو تفاعلها مع قرار وزير المال، يوسف الخليل، بإعطاء الأساتذة «بدل إنتاجية» يومي بقيمة 6,25 دولارات عن حضورهم إلى العمل من بداية آذار ولمدة أربعة أشهر.

قرار استفزّ الأساتذة شكلاً ومضموناً، لما يحمله، بحسب قولهم، من «إهانة وإذلال» وضرب لمفهوم عمل الأستاذ الجامعي الذي تحول إلى مياوم. وسألوا: «مقابل ماذا يعطوننا الـ6 وربع؟ هل أصبح القيام بالواجب التعليمي والحضور إلى الكليات إنتاجية؟ وإذا كان البدل يتعلق بعملنا الاعتيادي فلماذا لا يضمّنونه في أساس الراتب؟».

أما مضمون القرار فملتبس، إذ ليس معلوماً ما إذا كانوا سيقبضون البدل بالدولار أو بالليرة اللبنانية، ووفق أي سعر صرف.

يأتي ذلك في ظلّ تدهور الرواتب هذا الشهر إلى النصف في ما لو صُرفت وفق سعر صيرفة 90 ألف ليرة بدلاً من 38 ألفاً، وانخفض معدل الرواتب الثلاثة من 396 دولاراً إلى 165 دولاراً. وثمة من قال إنه «جرى إقرار الإنتاجية ليُسكتوا الأساتذة الذين قبضوا أول الشهر الجاري 10% من رواتبهم قبل الأزمة، وسيقبضون في بداية نيسان 5% من قيمة هذه الرواتب. وأشار البعض إلى أن الإنتاجية في نيسان وحزيران ستنخفض كثيراً نتيجة العطل.

وكانت دعوة للهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة بإصدار ولو موقف من القرار ومنهم من طالبها بإعلان العودة إلى الإضراب.

القرار، الذي يشمل الأساتذة والعاملين في الجامعة، اكتفى باشتراط أن يستفيد من البدل من يحضر إلى مركز العمل ثلاثة أيام أسبوعياً على الأقلّ.

بدل الانتاجية

من أين نبعت الـ 6,25 دولارات؟ تشير المصادر الإدارية إلى أن قرار وزير المال الرقم 199 بتاريخ 23 آذار 2023 يطبق المرسوم 11046 بتاريخ 15 شباط 2023، الذي يعطي وزارة التربية سلفة خزينة بقيمة 1050 مليار ليرة لتأمين دعم الأساتذة والمدرّسين والمتعاقدين والعاملين في المدارس والثانويات والمعاهد الفنية الرسمية والجامعة اللبنانية بجميع مسمياتهم. وبما أن قرار وزير التربية، عباس الحلبي، المتعلق بتسديد بدل إنتاجية للأساتذة والموظفين والعاملين في الوزارة يقضي بإعطائهم 125 دولاراً لأشهر آذار ونيسان وأيار وحزيران، فإن المصادر افترضت أن مبلغاً مشابهاً سيكون مرصوداً للأساتذة والموظفين في الجامعة اللبنانية، باعتبار أن الأستاذ يداوم 20 يوماً في الشهر. من الأساتذة الجامعيين من يتحدث عن أعمال جامعية خارج الدوام الرسمي مثل الإشراف على الرسائل وغيرها؟ تجيب المصادر أن كيفية احتساب بدل الإنتاجية في هذه الحالة يصبح تدبيراً داخلياً، وبالاتفاق مع مسؤول الفرع أو الوحدة. لكن هل سيقبض الأساتذة والموظفون المبلغ بالدولار أم لا؟ علماً أنه سبق لوزير التربية أن قال، في تصريحات إعلامية، إن البدل سيُدفع بالدولار الأميركي وعبر شركات تحويل الأموال، من دون أن يذكر قراره ذلك في ما بعد.

> بدل الإنتاجية سيُرصد من 1050 مليار ليرة اعطيت لوزارة التربية

وعود ميقاتي للرابطة

من جهتها، قامت الرابطة بزيارة كلّ من رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي يوم الجمعة الفائت، ووزير التربية عباس الحلبي أمس، عارضة مطالب الأساتذة ومشاكل الجامعة.

في الاجتماع مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي نهاية الأسبوع الماضي، تبلّغت الرابطة المنتخبة حديثاً، بحسب مصادرها، بأن بالمبالغ الإضافية التي ستُعطى لأساتذة الجامعة ستُرصد بالدولار وليس بالليرة اللبنانية، ومن ثم ستُصرف لهم وفق سعر صيرفة، علماً أن هذا الكلام تزامن مع مشروع المرسوم الذي كان مقرّراً عرضه على جلسة مجلس الوزراء الملغاة والتي كانت مقرّرة الإثنين الماضي. المرسوم يقضي بإعطاء بدل إنتاجية يعادل ما يلي بالليرة اللبنانية على سعر صيرفة: 300 دولار للفئة الأولى، 250 دولاراً للفئة الثانية، 200 دولار للفئة الثالثة و150 دولاراً للفئة الرابعة، و100 دولار للفئة الخامسة ومقدّمي الخدمات. كذلك وعد ميقاتي بصرف بدل نقل عادل من دون أن يحدّد القيمة، وبتغذية صندوق التعاضد.

وقد تكرّرت المطالب نفسها في اجتماع أمس مع وزير التربية، الذي حضره رئيس الجامعة أيضاً. وفيما وعد الحلبي بأنه سيسعى للعمل على تحقيق المطالب، أكد أن موضوع بدل الإنتاجية سيحلّ في أول جلسة لمجلس الوزراء، وسيحتسب وفق سعر صيرفة.

وكانت الرابطة أكدت ضرورة أن تُكافأ الجامعة على مجهودها وخصوصاً أنها المؤسسة الوحيدة التي لم تقفل ولم تضرب منذ بداية العام الدراسي، مشدّدة على أهمية أن تُذكر الجامعة في كل المراسيم التي تصدر للقطاع العام، وأن لا تضطرّ في كلّ مرة أن تذكّر المعنيين بشمولها. وفي ظلّ إعلان الكثير من الأساتذة عدم قدرتهم على الاستمرار في التعليم، حضورياً كان أو عن بعد نظراً إلى ارتفاع أسعار المحروقات وبطاقات الإنترنت، نسأل مصادر الرابطة عن إمكان العودة إلى الإضراب، فتجيب: «الإضراب هو أحد السيناريوهات، لكن ليس منطقياً أن نجتمع مع رئيس الحكومة الجمعة ونضرب الإثنين».

> بدل الإنتاجية سيُرصد من 1050 مليار ليرة اعطيت لوزارة التربية

تقرير

لبنان دولة موحّدة مجدّداً: عودة التوقيت الصيفيّ

الافكار الأولى لاعتماد التوقيتين الشتوي والصيفي

تعود الأفكار الأولى المطالبة باعتماد توقيتين إلى وقت أبعد من القرن التاسع عشر بمئتي سنة، إذ اقترح بنجامين فرانكلين عام 1784، خلال فترة عمله في فرنسا، على سكان باريس «الاقتصاد في استخدام الشموع والاستيقاظ مبكراً بدل السّهر للاستفادة من ضوء الشمس». ومن ثمّ قدّم عالم الحشرات النيوزيلندي جورج فيرنون «التوقيت الصيفي» بورقة علمية محكمة، إذ سمحت له مراقبة الحشرات بـ«إحصاء ساعات ضوء النهار». ولكن تُنسب النصوص القانونية الأولى المطالبة بـ«تشريع التوقيتين» إلى العالم الإنكليزي وليم ويليت، الذي «أزعجه نوم سكّان لندن بعد شروق الشمس خلال فصل الصيف». فتقدّم لأولّ مرّة بطلب «تعديل قانون» إلى مجلس العموم البريطاني عام 1908، ولكنّه لم يؤخذ على محمل الجدّ.

فؤاد بزي

يعود لبنان غداً دولةً موحّدةً على مستوى التوقيت، على إثر انقسام شطر مواطنيه بين مؤيّدين للتوقيت الشتوي الممدّد له، ومؤيّدين للتوقيت الصيفي المؤجّل حتى نهاية شهر رمضان. وتأتي العودة إلى الوحدة على إثر طلب حكومة تصريف الأعمال من رئيسها التراجع عن قراره بتمديد العمل بالتوقيت الشتوي، وإصداره قراراً يقضي بـ«تقديم الساعة 60 دقيقة ابتداءً من منتصف ليل الأربعاء الخميس».

مجريات الأيام التي لحقت بالقرار الحكومي الأول من الصعب المرور عليها، حتى يمكن تسميتها بـ«حرب الساعتين»، إذ استُخدمت فيها كلّ الأسلحة الطائفية للهجوم على قرار له سوابق، وليس الأول. «اللحاق بالتقدّم العلمي، ورفض المتخلّفين»، عبارات وردت خلال الأيام الماضية لتبرير الحملة على قرار رئيس الحكومة بالإبقاء على التوقيت الشتوي حتى نهاية شهر رمضان، وأصبح بالتالي التوقيت الصيفي مدخلاً لـ«تطوّر البلاد»، فيما روّجت بعض وسائل الإعلام لـ«استحالة التراجع عن اعتماد التوقيتين، لأسباب تتعلّق بتغيّر الساعة على الهاتف»، مضيفةً أنّ «تغيير التوقيت أمر عالمي لا مفرّ منه»، ولكنّ الصورة على أرض الواقع تدحض تماماً خيال بعض وسائل الإعلام، إذ تعتمد 72 دولة فقط من أصل 195 في العالم نظام التوقيتين الشتوي والصيفي، بينما تخلّت 71 دولة عنه في السنوات الأخيرة، وهناك 106 دول لم تستخدمه مطلقاً، والمفارقة أنّ عمالقة الصناعة والتقانة في العالم، الصين واليابان والهند، لا يعتمدون هذا النظام، وحتى في الولايات المتحدة هناك ولايات تعتمده وأخرى ترفضه.

لبنان على توقيتين

في لبنان، بدأ العمل بنظام التوقيتين الشتوي والصيفي في 9 كانون الأول 1940، على إثر إصدار المفوّض السامي الفرنسي وقتها غبريل بيو قراراً بـ«تقديم الساعة 60 دقيقة في جميع الأراضي المشمولة بالانتداب»، واستمرّ العمل بهذا النظام، ولكن كان شهرا أيار وتشرين الأول يمثلان موعدي تقديم الساعة في الأول وتأخيرها في الثاني، وقد سُجّلت «خروقات» لم تؤدِّ إلى نشوب «حرب الساعتين» كما حصل في الأيام الماضية. في عام 1989، قرّر يومها رئيس الحكومة العسكرية ميشال عون «تأجيل العمل بالتوقيت الصيفي حتى 10 أيار بدل الأول منه، نظراً إلى مصادفة حلول شهر رمضان»، وعنونت الصحف أنّ الحكومتين المؤقتة والعسكرية اتفقتا على أمر واحد هو «التوقيت». وفي عام 1992 عدّلت الحكومة اللبنانية موعدي تقديم وتأخير الساعة، وجعلتهما صباح آخر أحد من شهر آذار، وآخر أحد في شهر أيلول، أمّا آخر تعديل على القرار الحكومي فقد حصل عام 1998 (ساري المفعول حتى اليوم)، ونقل الموعدين إلى منتصف ليل آخر سبت أحد من شهر آذار وشهر تشرين الأول، وتمّ ذلك بناءً على «طلب وزارة النقل الدولية».

> تعتمد 72 دولة فقط من اصل 195 في العالم نظام التوقيتين الشتوي والصيفي

الاقتصاد أولاً

علمياً، يتفاوت طول الليل والنهار في الدول الواقعة شمال وجنوب خطّ الاستواء فقط، حيث تتساوى ساعات الليل والنهار تقريباً طوال السّنة، وكلّما ابتعدنا عن الخطّ الأخير يزداد الاختلاف نظراً إلى ميلان محور دوران الكرة الأرضية، وصولاً إلى القطبين الشمالي والجنوبي، حيث يمتدّ طول الليل لشهرين متتاليين، وهناك لا تنفع خدعة التقديم وتأخير السّاعة.

فعلياً، تأتي فكرة نظام التوقيتين بهدف «حفظ الطاقة وتأجيل استخدام الإضاءة الصناعية في المساء»، ولا دخل لها أبداً بمواكبة التطورات العلمية، إذ تشير ترجمة العبارة الأجنبية لـ«تقديم وتأخير السّاعة»، إلى «الحفاظ على ضوء النهار Day light saving»، وتشير السّجلّات التاريخية إلى أنّ أوّل من سنّ هذا القانون وطبّقه كان ألمانيا القيصرية خلال فترة الحرب العالمية الأولى عام 1916، ولكنّ مقاطعة «بورت ارثر» الكندية سبقت ألمانيا بثماني سنوات، وأعادت عقارب ساعاتها إلى الوراء عام 1908.

الهدف الألماني وقتها كان «حفظ الفحم، والتخفيف من استهلاك الطاقة»، ومن بعدها لحقت بها بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة وعدد من دول العالم. وبحسب دراسة أجريت في كندا، فهذا الإجراء يساهم في التخفيف من استهلاك الطاقة بنسبة 3,5%، إلا أنّ تغيير أنماط الاستهلاك اليوم يطرح سؤالاً جدياً حول مدى أهمية الاستمرار في اعتماد هذا النظام، إلا أنّ الدراسات لا تعطي نتيجة واضحة، ولا سيّما أنّ استهلاك الكهرباء يتأثر بالجغرافيا، والمناخ، والاقتصاد، بل تطالب بـ«الاستفادة القصوى من ضوء الشمس».

على الحافة

كوارث المناخ ... مائية أولاً

حبيب معلوف

لم يحمل الجزء الأخير من التقرير السادس، الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، أي جديد على مستوى التحذيرات من الكوارث المناخية. وبالرغم من اعترافه الضمني أن الوقت قد فات لإنقاذ المناخ، أو الوفاء بتعهدات اتفاقية باريس المناخية بعدم تجاوز درجات حرارة الأرض الدرجة ونصف الدرجة، لا يزال (على عادة هذه الهيئة الدولية التي تأسست منذ عام 1988 والتي تضمّ خبراء من جميع أنحاء العالم، مع غلبة عددية غربية)، لا يزال يترك فسحة أمل ويراهن على إمكانية تغيير رأي أصحاب القرار حول العالم! صدر حتى الآن عن هذه الهيئة، التي تقدّم المشورة العلمية لأصحاب القرار، 6 تقارير بمعدل تقرير كل 5 إلى 7 سنوات... وكلها تقدم سيناريوهات متشائمة حول ارتفاع حرارة الأرض وزيادة الفيضانات والجفاف والمظاهر المناخية المتطرّفة... وتؤكد على مسؤولية الإنسان والأنظمة المسيطرة، لا سيما بعد الثورة الصناعية التي زادت من الانبعاثات المؤثرة على تغيّر المناخ العالمي. وقد تزامن صدور هذا الجزء الأخير من التقرير، مع انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمياه في مقرّ الأمم المتحدة في نيويورك منذ أيام، الذي هدف إلى تسريع التقدّم نحو الوصول الشامل إلى المياه المأمونة ومعالجة الصرف الصحي بحلول عام 2030. وهو مؤتمر شبيه في أهدافه بآخر مؤتمر أممي للمياه الذي عقد في الأرجنتين عام 1977، ولم ينجح في تحقيق شيء، ليس بسبب أزمة تغيّر المناخ المستجدة، مع ما يرافقها من موجات جفاف وفيضانات، بل بسبب سوء الإدارة العالمية وتراجع دور الدول في حماية الموارد والتعامل معها كحقوق، وبسبب تفلّت استثمارات الشركات الكبرى من أي قيد، وسيطرة اتجاهات الخصخصة والتسليع التي فاقت بقدراتها الربحية والمالية قدرات الدول والأمم المتحدة وبرامجها الدولية ذات الصلة. فبالرغم من كلّ ما كُتب وما قيل، وبالرغم من توصيات المؤتمرات الدولية ذات الصلة، لا يزال أكثر من مليارَي شخص حول العالم يفتقرون إلى المياه الآمنة والصالحة للشرب، وما يقرب من الأربعة مليارات يفتقرون إلى معالجة مياه الصرف التي تعتبر المسبّب الأوّل بتلوّث المياه حول العالم، حيث لا يزال يصرف ما يقرب من 80% من مياه الصرف في البيئة من دون معالجة. كما بيّنت دراسات الأمم المتحدة أنّه بين 75 و90% من الكوارث المناخية مرتبطة بالمياه، إن لناحية الفيضانات وموجات الجفاف، أو لناحية ذوبان الجليد وارتفاع منسوب مياه البحار وزيادة حرارة المياه وتلوّثها وتسبّبها بأمراض كثيرة، إلخ. مع توقع زيادة الطلب على المياه بنسبة 1% سنوياً، وزيادة الضغط على المياه العذبة، لا سيما الجوفية منها، بنسبة 40% بحلول عام 2050، العام المتوقع أن تتجاوز حرارة الأرض فيه الدرجة ونصف الدرجة، خلافاً للتوقعات السابقة التي كانت تتحدث عن نهاية القرن.

لن يجدي العالم نفعاً الهدف الذي حدّدته الأمم المتحدة، بأن يكون عام 2027 العام الذي يمكن تحذير كلّ شخص حول العالم من الكوارث المناخية عبر إنشاء أنظمة إنذار مبكر، بكلفة تقرب من 3 مليارات دولار أميركي. فتقارير الهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ الـ6، التي صدرت تباعاً خلال أكثر من ربع قرن، كانت بمثابة «جرس إنذار» مبكر، لم يسمعه أحد، بدليل عدم تغيير النظام العالمي المسبّب بزيادة الانبعاثات وتغيّر المناخ. وكلّ التوقعات، بحسب التقارير السالفة الذكر، تشير أيضاً إلى أن الهجرات التي ستتسبّب بها الكوارث المناخية، ستكون أكبر من الهجرات التي تسبّبت بها الحروب تاريخياً. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الكلفة الاقتصادية التي ستطيح بكلّ مكتسبات التنمية التي عرفتها البشرية. ولم تكن صدفة أن انتقل النقاش في قمة المناخ الأخيرة في شرم الشيخ (كوب27) من تمويل التخفيف والتكيّف مع تغيّر المناخ (أخلّت الدول المتقدّمة بالتزامات تمويلها)، إلى موضوع كيفية التعويض عن الخسائر والأضرار التي ستنجم عن الكوارث المناخية، والتي تقدّر بتريليونات الدولارات وليس بمئات المليارات، كما كانت التقديرات قبل انعقاد قمة باريس عام 2015. في الخلاصة، لم تعد الأهداف والحلول التي تطرحها الأمم المتحدة كافية للتعامل مع أضرار وخسائر مناخية بهذا الحجم المدمّر للحضارات. كما يفترض تغيير كلّ جداول أعمال القمم والمفاوضات الدولية ذات الصلة، والدخول في جوهر المشكلات العالمية المتمثلة بسيطرة أنظمة اقتصاد السوق العالمية القائمة على المنافسة والربح واستباحة كل الموارد الممكنة من أجل هذه «المنافسة». وإذ لا يمكن الرهان على «صحوة» الدول «المتقدّمة»، كما ظهر منذ بداية التسعينيات بعد انعقاد قمة الأرض في الريو، وإقرار الدول المتقدّمة بالمسؤولية التاريخية عن الانبعاثات التي غيّرت وجه الأرض وتسبّبت بالكوارث المناخية، كان الرهان أخيراً في قمة شرم الشيخ المناخية الـ27 على تحالف وإصرار «الدول النامية» التي فرضت موضوع «الخسائر والأضرار» على جدول الأعمال. فماذا ستحضر هذه الدول للكوب 28 الذي سيعقد في دبي قبل نهاية هذا العام، لاستكمال تحميل المسؤوليات وإنقاذ المناخ والكوكب في آن؟

تعتبر البلدان النامية، بالإضافة إلى الصين، التكتل الأكبر في اجتماعات المناخ، كونها تضمّ 134 دولة نامية. وطالما أنّ دول المنطقة انفتحت على الصين كدولة كبرى صاعدة وأكثر من نامية، على هذه الأخيرة مسؤولية تاريخية أيضاً لتغيير اتجاه مباحثات المناخ الدولية. وهذا التغيير لن يحصل فعلاً، إلا إذا غيّرت البلدان النامية والصين سياساتها وقدمت نموذجاً حضارياً بديلاً عن اقتصاد السوق من النواحي كافة. وهذا الموضوع مطلوب من دولة مثل الصين أولاً، كونها لم تنتقل من دولة نامية إلى دولة ناشئة ومن ثم دولة صاعدة وعظمى، إلا لأنها تبنّت النموذج الحضاري الغربي، ودخلت بقوة في اقتصاد السوق المشكو منه! وهي بالمناسبة انتقلت من كونها الدولة الثانية في الانبعاثات العالمية المسبّبة بتغيّر المناخ قبل الولايات المتحدة الأميركية إلى الدولة الأولى منذ عام 2008!

عند هذه الحدود، من الآن فصاعداً، يفترض تقييم مؤتمرات المناخ ومدى جدية الدول في مقاربتها، لا سيما تلك الدول المسؤولة أكثر من غيرها عن الانبعاثات العالمية، وللحديث صلة.

عندما يقول نصر الله «روحوا بلطو البحر»

صادق النابلسي *

لو افترضنا أننا عدنا عشر سنين إلى الوراء وطلبنا من شخص عارف بالسياسات الدولية وخبير بشؤون منطقتنا ودولها ونخبها وأحزابها أن يقدّر لنا مَن سيكون المنتصر بعد أن دخلت فوضى «الربيع العربي» عقول العرب وقبائلهم وعشائرهم وخياماهم ومراكز قرارهم ومجالس تشريعهم، الأرجح أن تكون الإجابة هي أميركا. ذلك أنّ أميركا هي القوة العسكرية الأولى في العالم التي شقّت جحافلها وارتالها المدرعة طريقها إلى بلداننا وأقامت فيها قواعد عسكرية ضخمة. كذلك هي الدولة الأكثر نفوذاً وتأثيراً بفعل تقدمها العلمي وتنظيمها الصناعي والتكنولوجي.

على أنّ ذاكرة تلك الأيام تحكي لنا أيضاً عن تلك النخبة العربية التي اعتبرت أن لا وجود لأمة تضاهي قوة أميركا، فلم يكن منها حينذاك إلا أن اختارت الواقعية بمفهومها

> **الكارثة آتية لا ريب فيها. التعويض بالوهم للهروب من الواقع او العلاج عبر التهديد بـ«معركة بين الحروب» أو «حرب مشكوك بقيمتها ونتائجها» لا يمكن ان يقشع دخان الحريق الذي يشتعل داخل الكيان نفسه**

الانهزامي لأنها أدعى للسلامة من التصلّب والعناد، وعلى قاعدة «مَن لا تستطيع التغلب عليه فالأفضل لك أن تلتحق به»!

لكن الإجابة الصحيحة ليست أميركا. فمَن كان يعتقد بهذا الاعتقاد اعتماداً على ما كان يرى فحسب، تجاهل تماماً أنّ أميركا تغرق في متاهات الوهن والضعف وتتجه إلى ما وراء سورها العظيم الذي بنته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالبنادق والبضائع والورقة الخضراء.

قبل وفاته في عام 2012، وصف زبيغنيو بريجنسكي، مستشار الأمن القومي الأسبق، أميركا بأنها «إمبراطورية متهالكة»، وركّز في أحاديث صحافية منوّعة على أنّ نهاية الهيمنة الأميركية والعالم أحادي القطب أمر لا يمكن إنكاره.

فيما حاجّ آخرون، وعلى رأسهم المفكر اليساري نعوم تشومسكي، بأنّ الأساس الذي تشكّلت عليه الهيمنة الأميركية في مجال العلاقات الدولية آيل إلى التراجع. ذلك أنّ الذي جعل أميركا في موقع الصدارة وفق قاعدة «عدم المساواة» العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية بينها وبين خصومها، والتي حافظت عليها خلال العقود الماضية، هي الآن أمام اختبارات جدية من قبل قوى نامية وصاعدة كالصين وروسيا وإيران والهند وغيرها من البلدان التي تعمل على تقليص الفوارق بل والتقدم على أميركا في إنتاج العلوم وابتكار الصناعات الذكية. وحتى القوة الناعمة، التي استعملتها أميركا في سياق إقناع حكومات مختلفة في العالم بالقبول بإرادتها وخياراتها واجندتها، قد وهنت. فلم تعد دول في العالم محسوبة «صديقة» لواشنطن تجاملها كما كانت في السابق، وأبرز مثال على ذلك ما قامت به السعودية أخيراً بعقد اتفاق مع إيران برعاية صينية.

مراقبة الأداء العسكري والسياسي والاقتصادي السيء لأميركا في العالم والمنطقة يوسع النظر إلى الجراح البالغة في الداخل المتشكلة من أزمة المديونية العالمية، البطالة، العجز في ميزان المدفوعات، معدلات التضخم، أزمة المصارف إضافة إلى مشكلات جسيمة في البيات العمل الديموقراطية. ويتضح اليوم وضوح الشمس أنّ ما تعانيه أميركا في الداخل والخارج ليست مشكلات قابلة للتجاوز. هناك إدراك عام بأنّ العملاق الأعرج لا يمكن أن يعود إلى ما كان عليه، وأنّ تغيير قواعد ممارسة العمل العسكري والاقتصادي سيفرض بدوره تحولات حادّة وحقائق جديدة، من دون أن يسمح باستعادة الوضع السابق. ولكن ماذا يعني عدم قدرة الولايات المتحدة الأميركية على استعادة الوضع السابق بالنسبة إلى حلفائها في المنطقة ولا سيّما إسرائيل؟

يعني أنّ المنطقة تتجه إلى إفراز مستويات من عدم التوازن لا تنسجم من الناحية السياسية والعسكرية والاقتصادية مع مجد إسرائيل وتالقها واقتدارها المطلق. وبما أنّ إسرائيل بلد تبعي يعتمد بشكل كامل على قوة أميركا وصدارتها، فمعنى ذلك أنّ ضعف أميركا وانهيارها سيسبب حكماً ضعفاً وانهياراً لإسرائيل. ستنساق إسرائيل إلى عدم استقرار مالي. ستشهد أسواقها حالات ذعر ومصارفها حالات إفلاس. ستتضاعف الهجرة المعاكسة بما فيها هجرة الأموال..إلخ.

وإذا كانت إسرائيل تعتمد على أميركا والغرب في الوفاء بالجانب الأكبر من تكاليف حروبها، فإنّها لن يكون بمقدورها شن حرب فضلاً عن الانتصار بها إذا لم يكن الغرب ولا الولايات المتحدة يعتقدان بضرورتها ومستعدان لتحمل أعبائها في ظل عجزهما المتنامي على خلفية الحرب في أوكرانيا وأولوياتهما التي تتجه لمواجهة العملاق الصيني الذي يتمتع بأعلى مستويات الكفاءة الاقتصادية والمالية والإنتاجية.

وتقود هذه المعضلة التي تواجهها إسرائيل إلى سؤالين: الأول، هل لا تزال قوة الجيش الإسرائيلي فعّالة ومفعمة بالحيوية لخوض حرب والانتصار فيها؟ في الوقت الذي يتحدّث فيه قادة كبار في المؤسسة العسكرية عن تراجع وضعية الجيش، وبأنّ «لدى إسرائيل جيشاً للحياة اليومية وليس لديها جيش للحرب المتعددة الجبهات». وهذا ما أكدّ عليه رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، الجنرال هرتسي هليفي، بأنّ «قدرة الجيش بالكاد تكفي للتعامل مع جبهة ونصف جبهة وليس مع خمس جبهات مصحوبة بإطلاق الاف الصواريخ والقذائف». لينتهي بخلاصة إلى أنّه لا يمكن بناء جيش نصر في ظل الأساسات المائلة والقيادة المعطوبة داخل الجيش.

أمّا السؤال الثاني، فيرتبط بالعائد والمردود من وجود إسرائيل. فالدول الاستعمارية عندما أنشأت المستعمرات كان غرضها زيادة ثراء البلدان الأم وحماية مصالحها، لا أن تكون أعباؤها (المستعمرات) أكبر مما يعود منها، ولا أن يكون ضررها أكبر من نفعها. ولا خلاف أنّ إسرائيل، باعتبارها مستعمرة غربيّة، باتت بالفعل تُشكّل عبئاً ثقيلاً على داعميها الغربيين. وقد يجادل البعض بأنّ الغرب ليس باستطاعته ترك إسرائيل، ولا وقف استمرار تطورها، لأنها جزء من الحرب أو التسويات أو المنافسة مع دول المنطقة ودول العالم التي تملك أو تسعى لنفوذ سياسي واقتصادي لها يتناقض والنفوذ الغربي التاريخي. ولكن ماذا لو تنازل الغرب عنها، سواء كان يريد حدوث ذلك فعلاً بفعل انخفاض قيمتها الاستراتيجية والاقتصادية أو بسبب الوهن العام الذي بدأ يصيب الغرب الذي لم يعد مؤسسة حضارية قادرة على صنع الأرباح له ولحلفائه. لا شك سيكون ذلك أخطر تحوّل على وجود الصهاينة والكيان برمته.

في المقابل، يعمل محور المقاومة، الذي يضع نصب عينيه هدف إزالة إسرائيل من الوجود، تولفة من مجموعة عوامل للوصول إلى ساحل النصر نذكر بعضها:

-روح المقاومة بمنطلقاتها الدينية والوطنية والقومية المغروسة في عمق في تاريخ الأمة. الأمة التي تتجاوز بقوة مزالق الأخطاء والجراحات التي تشكّلت داخلها من النكبة والنكسة وكامب ديفيد وأوسلو ووادي عربة إلى «النصرة» و«داعش»، وتراكم مكتسبات مهمة في ميادين القتال ليوم النزال الأكبر.

-قوى وحركات المقاومة التي نسجت، برعاية ودعم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، استراتيجيات سياسية وعسكرية واقتصادية مشتركة في نسيج وثيق للغاية. قوى تستجمع كل ما لديها من مخزون وطاقة، مقرة أن تتحرك، وهي تملك جسارة وكفاءة الفعل.

-الأعداد الوفيرة من المقاومين التي تستند إلى معنويات عالية للقتال ولديها المهارات العالية أيضاً لخوض مواجهات شديدة التعقيد لوجستياً وتقنياً وميدانياً. لا شك أنّ محور المقاومة يتمتع اليوم بوفورات بشرية وتسليحية وآفاق استراتيجية غير مسبوقة في تاريخ الصراع بين شعوب المنطقة والاستعمار منذ قرون. وإذا كان النصر النهائي في ما مضى بعيداً من متناول العرب والمسلمين وقوى المقاومة بفعل الفجوة في الإمكانات والاستعدادات والظروف والقيادة، فإنّ النصر في هذه المرحلة بات قادراً على الإفصاح عن نفسه وتثبيت مساحته بوضوح، وأنّ تغيّر الموازين سيكون حاسماً وحتمياً عند اختبار النار الكبرى.

-اقتراب المشروع الإسرائيلي من حافة الخطر. ويجوز القول من دون تجنّ أو تعسّف على الوقائع أنّ الصهاينة يعيشون نكبتهم الحقيقية بفعل التصدّعات الدينية والقومية والاجتماعية والسياسية. هذا التحول الذي يشهده الكيان الذي بقي مخفياً خلال السنوات الماضية عن أعين العالم هو اليوم في أظهر أشكاله ومن شأنه أن يزيد من سرعة تفكك الدولة وانهيارها.

ومن حسن الحظ أنّ النخبة الإسرائيلية باتت تدرك اليوم أكثر أنّ الدولة الشرعية الطبيعية ليست مجرد جيش، وأنّ الدولة بإمكانها أن تقيم جيشاً لكن الجيش ليس بإمكانه أن يقيم دولة بكامل مواصفاتها ومتطلباتها القانونية والتاريخية.

-أزمة القيادة التي يعانيها الكيان غير مسبوقة. المجتمع الإسرائيلي يرى أنّ قياداته عديمة الكفاءة والعقلانية ولا يصح أنْ يُعهد إلى هذه القيادة التي وصفها السيد نصرالله بـ«المجنونة والمتطرفة» بسلطة صنع القرار. في اختبار أجرته إحدى الجامعات الأميركية وصلت إلى نتيجة مفادها أنّ المشكلات لا تنشأ من ناحية العمّال وإنما من ناحية مدراء المستوى الأوّل والمتوسط. وهذا هو بالفعل ما تواجهه إسرائيل من أخطار، حيث تتدخل المستويات القيادية الأولى والمتوسطة لمنع عقلانية الكيان والمجتمع من أن تتجسد، ومن إحداث تغيير على مستوى الأهداف والقيم والتحالفات، خصوصاً في ظل أزمات متلاحقة لا يمكن إيقافها للاستراحة وتبديل القادة. الصراع مع محور المقاومة ليس مباراة كرة قدم على الطريقة الأميركية التي يمكن خلالها تكرار الإيقاف المؤقت للعب مع الإمكان غير المحدود لتبديل اللاعبين بغيرهم. اللعبة سريعة وشديدة الخطورة. ولذلك عندما يأتي المحللون الإسرائيليون للمقارنة بين قادتهم وقادة محور المقاومة، لا سيما الأمين العام لحزب الله، يعتبرون أنّ نصرالله هو القائد لوجستياً وتقنياً وميدانياً. لا شك أنّ محور المقاومة يتمتع اليوم بوفورات بشرية وتسليحية وآفاق استراتيجية غير مسبوقة في تاريخ الصراع بين شعوب المنطقة والاستعمار منذ قرون. وإذا كان النصر النهائي في ما مضى بعيداً من متناول العرب والمسلمين وقوى المقاومة بفعل الفجوة في الإمكانات والاستعدادات والظروف والقيادة، فإنّ النصر في هذه المرحلة بات قادراً على الإفصاح عن نفسه وتثبيت مساحته بوضوح، وأنّ تغيّر الموازين سيكون حاسماً وحتمياً عند اختبار النار الكبرى.

-اقتراب المشروع الإسرائيلي من حافة الخطر. ويجوز القول من دون تجنّ أو تعسّف على الوقائع أنّ الصهاينة يعيشون نكبتهم الحقيقية بفعل التصدّعات الدينية والقومية والاجتماعية والسياسية. هذا التحول الذي يشهده الكيان الذي بقي مخفياً خلال السنوات الماضية عن أعين العالم هو اليوم في أظهر أشكاله ومن شأنه أن يزيد من سرعة تفكك الدولة وانهيارها.

ومن حسن الحظ أنّ النخبة الإسرائيلية باتت تدرك اليوم أكثر أنّ الدولة الشرعية الطبيعية ليست مجرد جيش، وأنّ الدولة بإمكانها أن تقيم جيشاً لكن الجيش ليس بإمكانه أن يقيم دولة بكامل مواصفاتها ومتطلباتها القانونية والتاريخية.

-أزمة القيادة التي يعانيها الكيان غير مسبوقة. المجتمع الإسرائيلي يرى أنّ قياداته عديمة الكفاءة والعقلانية ولا يصح أنْ يُعهد إلى هذه القيادة التي وصفها السيد نصرالله بـ«المجنونة والمتطرفة» بسلطة صنع القرار. في اختبار أجرته إحدى الجامعات الأميركية وصلت إلى نتيجة مفادها أنّ المشكلات لا تنشأ من ناحية العمّال وإنما من ناحية مدراء المستوى الأوّل والمتوسط. وهذا هو بالفعل ما تواجهه إسرائيل من أخطار، حيث تتدخل المستويات القيادية الأولى والمتوسطة لمنع عقلانية الكيان

(أ ف ب)

الصّيام ومواجهة الفساد

محمد شقير *

هل من رابط ما بين الصّيام كعبادة، وما بين العدالة؟ الجواب: نعم.

وبيان ذلك أنّ الصّيام في حقيقته يعني الترفّع على الشهوات والماديّات والغرائز والأهواء، والتّسامي روحيّاً ومعنويّاً وقيميّاً، بما يفضي إلى حضور التّقوى في النّفس الإنسانيّة، بما هي -أي التّقوى- فعل ردع عن ارتكاب الرذائل والآثام والذّنوب؛ ومن هنا نفهم ما جاء في القرآن الكريم من تحديد المقصد العام للصّيام بالتّقوى: «كتب عليكم الصّيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلّكم تتقون». أي إنّ الهدف من الصّيام هو تعزيز التّقوى في النّفس من أجل لجمها عن ارتكاب المعاصي والموبقات.

وما ينبغي أن يضاف إلى ما تقدّم هو الوصل ما بين الصّيام والإصلاح، لأنّ الصّلة جوهريّة قائمة ما بين العدالة والتّقوى، حيث يقول القرآن الكريم: «واعدلوا هو أقرب للتّقوى». فكلّما كانت التّقوى حاضرة كانت العدالة أقرب إليها، وإلى جنبها. وتفسير ذلك أنّ العدالة -كفعل إنصاف- تستلزم أن يخرج الإنسان من سلطان أهوائه وشهواته وأنانيته حتّى يمكن أن تستوي نفسه مع الآخر، فيكون منصفاً معه. وهذا ما تحقّقه تقوى الله تعالى، لأنها عندما توفّر القدرة على لجم الشّهوات وضبطها، فهي توفّر القدرة على فعل العدالة.

وعندما نصل ما بين الصّيام -كعبادة- وما بين العدالة، يضحي واضحاً الوصل ما بين الصّيام والإصلاح، لأنّ العبادة -بما فيها الصّيام- تهدف إلى خروج الإنسان من جميع العبوديّات الأخرى، من عبادة الدّنيا والأهواء والأنانيّات... للولوج في عبادة الله تعالى الواحد الأحد. وهو ما يفضي إلى صناعة روح العدالة في الإنسان، والتي تؤدي في مجمل أبعادها الدّنيويّة والأخلاقيّة والقيميّة إلى صناعة إنسان العدالة، حيث لا تستوي هذه الصّناعة إلّا من خلال إصلاح النّفس الإنسانيّة، إذ إنّ حقيقة صناعة إنسان العدالة هو إصلاح هذه النّفس في داخل إنسانها.

وعندما ننتهي إلى هذا الوصل ما بين العبادة والعدالة وإصلاح النّفس، فهو ما يمهد ويساعد على تحقيق الإصلاح في مختلف مذيّاته وجميع أبعاده الاجتماعية والاقتصادية... لأنّ أيّ إصلاح مهما اختلفت تسمياته واتسعت مذيّاته، لن يصل إلى غايته ما لم يبدأ من إصلاح النّفس الإنسانيّة. ولن تصلح هذه النّفس ما لم تكن لديها إرادة قويّة وواعية ومؤثرة لتحقيق هذا الإصلاح. وقد لا تستطيع أيّ أيديولوجيّة أو ثقافة أو قيم أن توجد تلك الإرادة وذاك الوعي، كما يستطيع الدّين في قيمه الجادّة وعبادته الهادفة وفهمه الحقّ.

إنّ أهميّة هذه القراءة أنّها تصل ما بين العبادة وما بين الإصلاح، حيث تضحي العبادة في حقيقتها فعل إصلاح للنّفس وللمجتمع، ويغدو الصّيام دعوة إلى الإصلاح بالعدل، وتصير الصّلاة فعل نهي عن جميع المنكرات السّياسيّة والاقتصاديّة والماليّة وعن أيّ فحشاء اجتماعيّة أو أخلاقيّة، ويصبح الحجّ براءة من طواغيت المال والاقتصاد والسّياسة وسوى ذلك.

إنّ العبادة -بما فيها الصّيام- بناء على ما تقدّم، لا تبقى شأناً فرديّاً أو مجرّداً أو طقوسيّاً أو محصوراً في جدران المساجد والكنائس، بل تصبح أيضاً شأناً اجتماعيّاً وعمليّاً وإصلاحيّاً، قد يبدأ من المسجد والكنيسة، لكنّه يتّسع في دلالاته ليشمل المجتمع -كلّ المجتمع- في جميع أبعاده. بهذا المعنى لا تستقيم عبادة المؤمن وتحقق هدفها ما لم يكن صالحاً بل مصلحاً، ولا يمكن لعبادته أن تكون ذات مغزى ما لم تفض إلى صناعة العدالة، ولا يمكن للمساجد والكنائس أن تحقّق رسالتها ما لم يثمر صوت أذانها وأصوات تراتيلها إصلاحاً في مختلف ميادين الحياة الإنسانيّة وشؤونها.

إنّ من يعود إلى سيرة جميع الأنبياء والرّسل يجد أنّهم كانوا إصلاحيين بكل ما تعنيه هذه الكلمة من معنى، بل كانوا يجدون أنّ معنى عبادتهم هي أن يكونوا حاضرين في المجتمع بكلّ قوّة لمواجهة جميع أشكال الفساد سواء كان اجتماعيّاً أو اقتصاديّاً أو أخلاقيّاً أو ثقافيّاً أو ماليّاً...

نعم، ولتحديد دور الدّين في المجتمع، والعبادة في العدالة والإصلاح، عَمل على الفصل ما بين الدّين والاجتماع العام، وعَمل على طلقنة فعل العبادة، وعَمل على تحريف الوعي الدّيني ليكون مجرّداً من دوره وتأثيره في الإصلاح ومواجهة الفساد، بل ليكون -إن أمكن- في خدمة السّلاطين والمترفين وطواغيت المال والفساد.

إنّها دعوة إلى وعي فلسفة العبادة ورسالة الصّيام، التي يجب أن تكون في خدمة الإنسان وصلاحه، والوطن وإعادة بنائه. وهذا لا يستقيم إلّا من خلال مواجهة الفساد بجميع أشكاله وصوره. وهذه المواجهة لن تؤتي أكلها ما لم نع أنّ العمل على اقتلاع جميع جذور الفساد هو فريضة دينيّة كغيره من الفرائض، وأنّ تحقيق الإصلاح من أبلغ العبادة، وأنّ مواجهة جميع أشكال الظّلم الماليّ أو الاقتصاديّ أو الاجتماعيّ من أهمّ ما يتقرّب به عبدٌ إلى الله تعالى.

* أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانيّة

حول الاتفاق الإيراني - السعودي

محمد سيد رصاص *

هناك بيئة لكل حدث سياسي كبير، والاتفاق الإيراني- السعودي لم يكن رعداً في سماء صافية، حيث كان هناك التوتر المعلن، وأحياناً المكتوم، بين الرياض وواشنطن، والذي بدأ عام 2015 وكان سببه الاتفاق النووي بين واشنطن وطهران، وكان أحد ترجماته حرب السعودية على الحوثيين باليمن، والتي لم يكن الرئيس الأميركي باراك أوباما موافقاً عليها. حيث شعر السعوديون عامذاك بأن الأميركان، مع انزياحهم عن منطقة الشرق الأوسط باتجاه التركيز على الشرق الأقصى لمواجهة الصعود الصيني، يريدون تهدئة الشرق الأوسط عبر الاتفاق مع طهران التي تركوها بصمت أميركي تتمدد في المنطقة بالترافق في ما قبل وما بعد الاتفاق النووي، ومن ثم ثانياً عبر الاتفاق الأميركي أيضاً عام 2015 على مجيء الروس العسكري إلى سوريا لمواجهة صعود الإسلاميين العسكري، الذين اجتاحوا في ربيع وصيف 2015 محافظة إدلب ثم منطقة الغاب، فيما قام «جيش الإسلام» المدعوم من السعودية في دوما، بقطع طريق دمشق- حمص في أيلول 2015. هذا الاتفاق الأميركي- الروسي الذي أنتج القرار 2254 بعد شهرين ونصف من الدخول العسكري الروسي إلى الأراضي السورية.

> **هو اتفاق نوايا يجب انتظار ترجمتها في ملفات متعددة أولها اليمن، حيث طهران والرياض هما اللاعبان الكبيران هناك، وهو شيء غير موجود في الأزمة اللبنانية**

هنا، يجب ملاحظة كيف أن السعوديين، بالتزامن مع محادثات إحياء الاتفاق النووي بين طهران وواشنطن في فيينا بشهر نيسان 2021، قد بدأوا محادثات موازية مع الإيرانيين، وبالتأكيد هي وقائية، معاكسة وليست فرعية عن محادثات فيينا، في بغداد بالشهر نفسه، على مستوى استخباراتي، وهو ما استمر في جولات عدة لاحقاً. ويبدو أن الرياض، التي كانت في عيد عندما سحب الرئيس الأميركي ترامب عام 2018 توقيع واشنطن على الاتفاق مع طهران ثم كانت مهجوسة من بايدن الذي أراد إحياء الاتفاق، قد تعلمت من درس عام 2015 بأن يكون لها اتفاقها الخاص مع طهران وأن لا تترك الأميركان بأن يكون لهم اتفاقهم المنفرد وحدهم مع إيران. هذا الاتفاق الذي كان عام 2015 محدداً لتطورات المنطقة في العراق وسوريا ولبنان واليمن، كما أن خروج ترامب منه عام 2018 قد قلقل المنطقة وكان من المتوقع أن عودة بايدن له ستكون لها تأثيرات مفصلية على عموم المنطقة. في هذا الصدد، يجب ملاحظة كيف أن محادثات فيينا قد سبقتها حركات أميركية أزعجت الرياض، مثل رفع الحوثيين من قائمة الإرهاب الأميركية ثم نشر تقرير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية عن مقتل خاشقجي عام 2018 والذي وضعه ترامب في الأدراج ثم نشره بايدن بعد أسابيع من دخوله البيت الأبيض في يوم 20 كانون الثاني 2021، وفيه اتهام ضمني لولي العهد السعودي محمد بن سلمان بالضلوع في تلك المقتلة التي جرت في القنصلية السعودية في إسطنبول.

أيضاً، كان من بيئة الاتفاق الإيراني- السعودي هو التنسيق بين الرياض وموسكو في «أوبك+» لرفع أسعار النفط، والذي دفع بايدن لمهاجمة السعودية بالخريف الماضي علناً. وكذلك كان من بنية وعناصر هذه البيئة هو تغيير السعودية لسياستها العامة في الأزمة السورية، والذي هو في الواقع قد بدأ عام 2017 عندما تم إبلاغ معارضين سوريين بأن الرياض ستركز على الملف الإنساني وأن هناك نأياً سعودياً عن الموضوع السوري، ثم ترجم هذا بالعامين الماضيين عندما دعمت الرياض، ولو من الخلف مبادرات إماراتية- أردنية- مصرية- جزائرية، التطبيع مع السلطة السورية، وهو ما أعطى إشارات سعودية ودية تجاه طهران وكذلك موسكو. ثم كان من هذه العناصر لبيئة الاتفاق زيارة الرئيس الصيني للرياض العام الماضي والتي كانت أنجح من زيارة للسعودية قبل أشهر قام بها الرئيس الأميركي.

هنا، يبدو أن ولي العهد السعودي كان يفكر جدياً في كلام قاله هو ولَمح له بعد قليل من أزمة خاشقجي بأن السعودية تملك خيارات وأبواباً عدة غير الباب الأميركي الذي ظن الأميركان منذ عام 1945 مع لقاء الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت والملك عبد العزيز آل سعود في السويس، بأن السعودية هي «بئر نفطي أميركي» والأسرة السعودية المالكة هي «الحارس له» مقابل «ضمانة أميركية بحماية الأسرة واستمرارها».

إذا أتينا إلى عوامل تدفع إيران إلى هذا الاتفاق مع الرياض، فيجب التسجيل، هنا في أولها، واقعة فشل وانهيار مفاوضات فيينا في آب الماضي عندما رفضت طهران صيغة الوسيط الأوروبي جوزيب بوريل والتي سمّاها بـ«الصيغة النهائية» من أجل إحياء الاتفاق النووي، فيما وافقت واشنطن. ثم رأينا بعد ذلك كيف زاد التعاون العسكري الإيراني- الروسي وأيضاً كيف تعمّقت العلاقات الاقتصادية بين طهران وبكين، في ظرف دولي أنشأته وربما أعلنته الحرب الأوكرانية عن انقسام عالمي جديد سمّاه أخيراً وزير الخارجية الأميركي أنطوني بلينكن بأنه «انتهاء لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وبدء منافسة عالمية»، أصبح فيه التحالف الصيني- الروسي في مواجهة تحالف حلف الأطلسي- اليابان- كوريا الجنوبية- أستراليا. يمكن هنا قراءة دوافع صيغة بوريل «النهائية» بأنها دفع لطهران للزاوية الضيقة من أجل إجبارها على الاتفاق في ظرف الحرب الأوكرانية فيما يبدو أن الرفض الإيراني قد أتى من قراءة في طهران بأن مجالات المناورة الإيرانية قد أصبحت أوسع مع تلك الحرب الأوكرانية وأن الجو العالمي يتيح ذلك.

هنا، يمكن قراءة الاتفاق الإيراني- السعودي بأنه أحد ترجمات المجالات الأوسع التي أصبحت عليها مجالات المناورة الإيرانية. وفي الوقت نفسه بأنه تحصين إقليمي لوضع إيران أمام العواصف المقبلة والمتوقعة عن فشل مفاوضات فيينا، بكل ما يعنيه هذا من احتمالات حرب مقبلة أميركية- إسرائيلية على إيران لمنعها من امتلاك السلاح النووي، الذي يبدو وفق تصريحات أميركية أو إسرائيلية أنها هي على قاب قوسين أو أدنى من ذلك. لتحييد للسعودية عن تلك الحرب تريده إيران، وهو تحييد يرغبه كذلك ولي العهد السعودي الذي يريد أن يكون خارج تلك النار المقبلة، فهذا الاتفاق هو يحوي ضمنياً إعلاناً عن قرب تلك الحرب المقبلة، والتي غيومها وطبولها لا تخفى في تل أبيب وواشنطن.

من جانب آخر، هو اتفاق نوايا يجب انتظار ترجمتها في ملفات متعددة أولها اليمن، حيث طهران والرياض هما اللاعبان الكبيران هناك، وهو شيء غير موجود في الأزمة اللبنانية حيث طهران وواشنطن هما اللاعبان الكبيران، وأيضاً في الأزمة السورية حيث واشنطن وموسكو هما اللاعبان الكبيران (وهما في حالة تصارع الآن)، فيما أنقرة وطهران لأعبان أقل تأثيراً وفاعلية بينما العرب هم الأقل تأثيراً الآن في الأزمة السورية، ولا يمكن للعرب أن يكونوا مفتاح حل هذه الأزمة.

أخيراً، كما أن واشنطن هي في تفكير طهران والرياض في الاتفاق الإيراني- السعودي فإن راعي هذا الاتفاق وصاحب مكانه، أي الصين، تريد أن تعلن من خلاله أن منافستها العالمية مع الأميركان قد أصبحت ممتدة إلى منطقة الشرق الأوسط، وأنها لم تعد مقتصرة على منطقة المحيطين الهادئ- الهندي.

* كاتب سوري

تقرير خاص من إعداد وكالة «شينخوا»

كيف تساعد رؤية الصين وإجراءاتها في بناء عالم أفضل للجميع

مشهد لمنطقة تيدا السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر، في العين السخنة في مصر (شينخوا)

كتب نيكولاي تشيرنيشفسكي، باحث وناقد روسي قدير عاش في القرن التاسع عشر، أنّ «مسار التاريخ ليس ممهداً مثل شارع نيفسكي في سان بطرسبرغ؛ فهو يخترق الحقول، سواء كانت مترية أو موحلة، ويمر عبر المستنقعات أو أدغال الغابات».

في غضون قرنين من الزمان أو نحو ذلك، وصل العالم مرة أخرى إلى مفترق طرق في التاريخ، حيث تواجه البلدان خيارات بالغة الأهمية: بين الاستقطاب والازدهار المشترك، وبين لعبة محصلتها صفر والتعاون المربح للجميع.

في خطابه في معهد موسكو الحكومي للعلاقات الدولية في 23 آذار/ مارس 2013، قال الرئيس الصيني، شي جين بينغ، إن البشرية، من خلال العيش في القرية العالمية نفسها في الحقبة نفسها حيث يلتقي التاريخ والواقع، قد برزت بشكل متزايد كمجتمع لديه مصير مشترك ويكون فيه لكل فرد في نفسه بعض الشيء من الآخرين.

على مدى العقد الماضي، كرست الصين جهودها لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية والسعي إلى تحقيق تنمية مشتركة ومربحة للجميع، من خلال إجراءات ملموسة، في محاولة لنقل شعلة السلام عبر الأجيال، والحفاظ على التنمية المستدامة، وجعل الحضارة تزدهر. عبر كل هذه الجهود، تحاول الصين الإجابة على سؤال البشرية في تلك الحقبة الراهنة: ما هو نوع العالم الذي نتطلع إليه وكيف نشيده.

التنمية المستدامة

على مدى العقود الماضية، صعدت الصين إلى مرتبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وأصبحت مندمجة بعمق في الاقتصاد العالمي في سياق دفعها الإصلاح والانفتاح والسعي إلى التحديث في البلاد.

من بين المتطلبات الأساسية للتحديث الصيني النمط، بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية، وخلق شكل جديد من التقدم البشري، وفقاً للتقرير الذي تم تقديمه إلى المؤتمر الوطني الـ20 للحزب الشيوعي الصيني.

ولتحقيق هذه الغاية، اتخذت البلاد مجموعة من الإجراءات التي لا تهدف فقط إلى المساعدة في تحفيز النمو الاقتصادي، ولكنها تهدف أيضاً إلى تأمين الحق في التنمية لجميع البلدان وسد الفجوة بين الشمال والجنوب.

في عام 2013، اقترح شي مبادرة الحزام والطريق، وهي حل لتعزيز التنمية المشتركة في العالم. ولقد جلبت المبادرة حتى الآن استثمارات تقترب قيمتها من تريليون دولار أميركي، وخلقت حوالي 420 ألف فرصة عمل محلية، وساعدت في انتشال ما يقرب من 40 مليون شخص من الفقر، مع انطلاق العديد من مشاريع النقل والصناعة مثل مشروع منطقة «تيدا» السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر.

يعتبر كوستانتينوس بيرهوتيسفا، أستاذ السياسة العامة في جامعة أديس أبابا في إثيوبيا، مبادرة الحزام والطريق «نوعاً من العولمة الثانية».

ونظراً إلى أن أجندة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة عانت من انتكاسات، وسط أحداث متتالية غير متوقعة ولها عواقب وخيمة، طرح شي مبادرة التنمية العالمية في عام 2021، التي تهدف إلى التضافر مع الأجندة، وصياغة شراكة إنمائية عالمية موحدة ومتساوية ومتوازنة وشاملة.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الصين منصات تعاونية مثل معرض الصين الدولي للاستيراد، ودفعت إلى الأمام مشاريع التجارة الحرة مثل ميناء هاينان للتجارة الحرة، وانضمت إلى الآليات متعددة الأطراف من بينها الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، في سعيها للمساعدة في نمو اقتصاد عالمي مفتوح.

> بينما تتمسك دول معينة بلعبة محصلتها صفر، أو عقلية الفائز يأخذ كل شيء، فإن الصين لديها مقترحات مفصلة لجعل فكرة المصير المشترك حقيقة واقعة

ولضمان تمتع جميع البلدان بحقوق متساوية واتباع القواعد على قدم المساواة، وتشارك الفرص على نحو متكافئ، أعاد شي، خلال افتتاح منتدى أعمال بريكس العام الماضي، تأكيد دعوته للتمسك بالنظام التجاري متعدد الأطراف، المتمركز حول منظمة التجارة العالمية، وإلى تعزيز المشاورات المكثفة والمساهمة المشتركة، وتعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية.

من جهته، قال مارتن البرو، زميل الأكاديمية البريطانية للعلوم الاجتماعية، في حديث إلى وكالة أنباء «شينخوا» إن «المستقبل العالمي للجنس البشري يمثل قضية تستحوذ على اهتمام جميع شعوب العالم. ثمة الكثير من الأشياء التي يجب القيام بها. لذا، يمكن للصين أن تأخذ زمام المبادرة في ذلك».

وقال رئيس الوزراء المصري الأسبق عصام شرف، إنه يعتقد أن مفهوم بناء مجتمع مصير مشترك للبشرية «مهم للغاية، خاصة في ظل الظروف العالمية الحالية».

محطة الحاويات في ميناء تايتنشو في منطقة فوانغشي ذاتية الحكم لقومية تشوانغ بجنوبي الصين (شينخوا)

والثقة والحوكمة، مع اندلاع الصراعات الإقليمية، وعودة ظهور عقلية الحرب الباردة، والتحديات الأمنية المختلفة.

في ظل هذه الظروف، اقترح شي مبادرة الأمن العالمي في عام 2022، التي تهدف إلى القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات الدولية، وتحسين حوكمة الأمن العالمي، وتشجيع الجهود الدولية المشتركة لتحقيق المزيد من الاستقرار واليقين، وتعزيز السلام والتنمية الدائمين.

وما جرى في الآونة الأخيرة من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران بعد محادثات بشرتها الصين، يجسد قيمة المبادرة.

معتبراً الصين شريكاً مؤتمناً وجديراً بالثقة، قال هاني وفا، رئيس تحرير جريدة «الرياض»، وهي صحيفة يومية رئيسية في المملكة العربية السعودية، إن دور بكين في الوفاق بين الرياض وطهران لا يقل أهمية عن الاتفاق نفسه الذي تم التوصل إليه بين الجانبين. وأضاف أن كسر حالة الجمود التاريخية قد يجلب الأمل في السلام في الشرق الأوسط.

يمكن أيضاً رؤية دور الصين في الدفاع عن السلام في الأزمة الأوكرانية. خلال حديث شي مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أثناء زيارته إلى موسكو هذا الأسبوع، قال شي إنه في ما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، التزمت الصين على الدوام بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واتخذت موقفاً موضوعياً وغير متحيز، ونشطت في تشجيع محادثات السلام. وأضاف شي أن الصين أقامت موقفها على أساس الحقائق، وساندت بقوة السلام والحوار، ووقفت في الجانب الصحيح من التاريخ.

توضح هذه الحقائق التزام الصين بتعزيز نوع جديد من العلاقات الدولية، وتوسيع تقارب المصالح مع الدول الأخرى.

في الأعوام الأخيرة، قدمت بكين مجموعة واسعة من المنافع العامة للمساعدة في مواجهة التحديات الأمنية المختلفة التي تثير الاضطرابات في العالم. على سبيل المثال، تعد الصين مساهماً رئيسياً بالقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وثاني أكبر مساهم مالي في تلك العمليات.

حماية السلام

هيرمان هيسه، الحائز على جائزة نوبل في الأدب عام 1946، دعا خلال كلمته في مأدبة نوبل، إلى عقل «دولي يتجاوز حدود الأوطان»، مشيراً إلى أنّه «لا ينبغي أن يخدم الحرب والإبادة، بل السلام والمصالحة».

في عام 2017، أشار شي إلى فكر هيسه في خطابه أمام مكتب الأمم المتحدة في جنيف، ودعا إلى تعزيز الشراكات القائمة على الحوار وعدم المواجهة وعدم التحالف. وقال: «ما دمنا نحافظ على التواصل ونتعامل مع بعضنا البعض بصدق، يمكننا تجنب فخ ثوقيديدس».

أصبحت دعوته أكثر مصداقية اليوم، حيث تتزايد أوجه العجز في السلام والتنمية في العالم، وقال كيث بينيت، المتخصص في الشؤون الصينية منذ فترة طويلة ونائب رئيس مؤسسة «نادي مجموعة 48» البريطانية إنه «بينما ترسل دول أخرى قوات عسكرية في جميع أنحاء العالم لخوض الحروب، وإنشاء قواعد عسكرية في دول أخرى وما إلى ذلك، يذهب الجيش الصيني إلى الخارج للمساعدة في الحفاظ على السلام والدفاع عنه».

وأضاف أنه بينما تتمسك دول معينة بلعبة محصلتها صفر، أو عقلية الفائز يأخذ كل شيء، فإن الصين لديها مقترحات مفصلة لجعل فكرة المصير المشترك حقيقة واقعة.

تعزيز ازدهار الحضارات

ينبع سعي الصين لبناء مجتمع مصير مشترك للبشرية من العناصر المشهورة للثقافة التقليدية الصينية.

في عالم أصبح فيه السلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية قيماً مشتركة للإنسانية، اختارت البلدان والمناطق طرقاً مختلفة للتحديث، متجذرة في حضاراتها الفريدة وطويلة المدى.

في حالة الصين، فقد حققت معجزات النمو الاقتصادي السريع والاستقرار الاجتماعي طويل الأمد من خلال مسارها الخاص نحو التحديث وديموقراطية العملية الكاملة الشعبية، لتهدم بذلك الخرافة القائلة بأنّ «التحديث يعني التغريب».

لذلك، تؤمن الصين بأن التسامح والتعايش والتبادلات والتعلم المتبادل بين الحضارات المختلفة أمور تؤدي دوراً لا غنى عنه في دفع عملية تحديث البشرية.

في الاجتماع رفيع المستوى لحوار الحزب الشيوعي الصيني مع الأحزاب السياسية العالمية الأسبوع الماضي، اقترح شي مبادرة الحضارة العالمية، التي تدعو إلى احترام تنوع الحضارات، ومناصرة القيم المشتركة للإنسانية، وتقدير تراث الحضارات وابتكارها، وتقوية التبادلات الشعبية والتعاون على الصعيد الدولي.

وقال رئيس جنوب إفريقيا، سيريل رامافوزا، وهو أيضاً رئيس حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، الذي شارك في الحوار المذكور: «إننا نتفق تماماً مع المقترحات الأربعة التي طرحها الرئيس الصيني شي في مبادرة الحضارة العالمية»، مضيفاً أن المبادرة حيوية بالنسبة للعالم اليوم.

وقال أسد الله بادامشيان، الأمين العام لحزب المؤتلفة الإسلامي الإيراني، إن اتباع الخطوة التي اقترحتها الصين «واجب مُلزم».

وتابع أنه «تجب دعوة شعوب العالم إلى وضع حضاراتهم وثقافاتهم في سلة الحضارات العالمية. وبعد ذلك، في الإطار الحالي للعلاقات والاتصالات العالمية وفي ضوء الصناعة والتطور والتقدم المستقبلي، يجب أن يتحركوا جميعاً نحو حضارة بُنيت على كل الحضارات البشرية».

المدخل الغربي للمركز الوطني للمعارض والمؤتمرات في بلدية شانغهاي شرقي الصين، الموقع الرئيسي للدورة الخامسة من معرض الصين الدولي للاستيراد. (شينخوا)

في إطار مبادرة الحزام والطريق، تربط سكك حديد الصين-لاوس بين مدينة كونمينغ الصينية والعاصمة اللاوية فيينتيان. (شينخوا)

سائحون يزورون مركزا تجاريا دوليا معفى من الرسوم الجمركية في مدينة سانيا في مقاطعة هاينان جنوبي الصين (شينخوا)

في الصورة الملتقطة في الأول من تموز/يوليو 2022، حفظة السلام الصينيون يسيرون في عرض مراسم تسلم الأوسمة في قرية الحنية جنوبي لبنان (شينخوا)

على الغلاف

«مدن الله» الباقية اليمن في العام التاسع: الحرب (لا) تضع أوزارها

دعاء سويدان

«تَرجع ثُلّثا بركة الدنيا إلى اليمن، مَن كان هارباً من الفتنة فإليه يَهرب». حديث منسوب إلى النبيّ محمد.

«إن شعبنا حقيقة، لا ينال منها أن يصاب كلّ العالم إزاءها بالصَمَم والبله والعمى. ومن صدّ عنّا حشيه الصدّ والحفا، ومن فاتنا يكفيه أنّا نفوته».

الشاعر اليمني محمد محمود الزبيري، «مأساة واق الواق».

يُحكى أن رجلاً من «مملكة واق الواق» حلّ في ليلة السابع والعشرين من رمضان من عام 1379 للهجرة في الأزهر الشريف، حيث وجد طائفةً من العلماء يتباحثون في شؤون الأرض كافةً، ويُفتون في كلّ صغيرة وكبيرة، ويعرّجون على مآسي العالم أجمع، من دون أن يأتوا ولو بذكر يسير على فواجع «مملكته»... تلك الفواجع التي أثقلت قلبه بالحزن، وحمّلت روحه أسًى عميقاً حتى كادت «تنوص» من وطأته، فلم يَجد مفرّاً أمامه سوى محراب الصلاة في ذلك الأثر «الفاطمي» في القاهرة، علّه يجلو عنه همّه وغمّه. هناك، انكشف سرّ وطنه الغامض، بعدما رأى العزّي محمود، في ما يرى المنوّم مغناطيسياً، أهل اليمن وقد احتشدوا على صعيد القيامة، مقسّمين ما بين جحيم وفردوس وأعراف، وناطقين بالستهم بما عملوه في ما تركوا، ليُعرف مُستضيفو العزّي أخيراً موقع هذا البلد المنسيّ، وهويّة حاكميه ومستعمريه، وأفعال أنانيّته ومُنافقيه وبُلهه ومجانينه، وفي المقابل مآثر شهدائه وخُلصائه وعُرفائه ونُصرائه. هكذا، أفاق الساهون عن اليمن من غفلتهم، وفق ما صوّر صوحتهم الشاعر والثائر اليمني محمد محمود الزبيري (1910 - 1965)، في روايته «مأساة واق الواق» المكتوبة في أواخر خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في الفترة التي اشتدّ فيها طغيان المملكة المتوكلية، وبدأت تنهّدا الظروف لانطلاق «ثورة 26 سبتمبر». صحوةٌ مجازيّة لن يطول الوقت قبل أن تجد معادلاً حقيقياً لها في خلال العقد الأخير، مع فَرق أن ما أيقظ النائمين عن «شوارد» الأرض المتروكة هنا، إنّما هو المعاجز التي صنعها أبناؤها في مواجهة حرب أريد منها أن يتساؤهم فكرة الاستقلال بأنفسهم. لقد نظرت السعودية، بالفعل، إلى اليمنيين، لحظة شبّ تمرّدهم، وأرادوا الانعتاق من ربقة الوصاية التي استحكمت بهم على مدار عقود على أنهم شيء بغيض ومزعج، أشبهُ بذباب ملقّوح ووخز يلتصق بالفرير حوائط المملكة، أو كجراد صحراوي ثقيل يربض عند حدودها الجنوبية ويتحيّن الفرصة ليَدخل «جنّتها» ويعيث فيها قضماً.

هذا ما نطقت به، بوضوح، السرديّات المتعجرفة التي كُبّت على مرّ أعوام في أدرَع الإمبراطورية الإعلامية السعودية، والتي استهدفت تسفيه هؤلاء الناس وتغريبهم وتجريدهم من أصالتهم، وهو ما لا يشذّ عنه الإصرار بعناد على استخدام مصطلح «الحوثيين». صحيحٌ أن التسمّي باسم منطقة الأصل ليس ممّا يُعاب في اليمن، بل هو على العكس من ذلك، مصدر افتخار دائم، يستشعره مثلاً المتحدّر من يافع لدى تسميته اليافعي، والمنتسب إلى حضرموت إذا دُعي الحضرمي، والمولود في لحج حال أطلق عليه اللحجي... وهلمّ جرّاً، إلاّ أن التشدّد الدائم في توصيف الحركة السياسية والعسكرية الأهمّ في التاريخ اليمني الحديث بـ«الحوثية» - الراجعة في أصلها إلى مدينة حوث، مركز مديرية حوث، إحدى مديريات محافظة عمران -، إنّما يحمل وجهاً من وجوه الازدراء، ويستبطن محاولة لنفي الآخر، وبالتالي حجب المعنى، وبالتبعية إنكار الوجود، وفي العمق تطنيش الحقائق.

والواقع أن التطنيش المذكور إنّما هو عيْنه الذي تأسست عليه حرب العام 2015، حيث لم يحتجّ الأمر إلى أكثر على صعيد القيامة، مقسّمين ما بين جحيم وفردوس وأعراف، وناطقين بالستهم بما عملوه في ما تركوا، ليُعرف مُستضيفو العزّي أخيراً موقع هذا البلد المنسيّ، وهويّة حاكميه ومستعميريه، وأفعال أنانيّته ومُنافقيه وبُلهه ومجانينه، وفي المقابل مآثر شهدائه وخُلصائه وعُرفائه ونُصرائه. هكذا، أفاق الساهون عن اليمن من غفلتهم، وفق ما صوّر صوحتهم الشاعر والثائر اليمني محمد محمود الزبيري (1910 - 1965)، في روايته «مأساة واق الواق» المكتوبة في أواخر خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في الفترة التي اشتدّ فيها طغيان المملكة المتوكلية، وبدأت تنهّدا الظروف لانطلاق «ثورة 26 سبتمبر». صحوةٌ مجازيّة لن يطول الوقت قبل أن تجد معادلاً حقيقياً لها في خلال العقد الأخير، مع فَرق أن ما أيقظ النائمين عن «شوارد» الأرض المتروكة هنا، إنّما هو المعاجز التي صنعها أبناؤها في مواجهة حرب أريد منها أن يتساؤهم فكرة الاستقلال بأنفسهم. لقد نظرت السعودية، بالفعل، إلى اليمنيين، لحظة شبّ تمرّدهم، وأرادوا الانعتاق من ربقة الوصاية التي استحكمت بهم على مدار عقود على أنهم شيء بغيض ومزعج، أشبهُ بذباب ملقّوح ووخز يلتصق بالفرير حوائط المملكة، أو كجراد صحراوي

برزت سريعاً مزاحمة «الشقيق» الإماراتي، وتفجّرت عنفودياً خلافات الحلفاء المحلّيين مُتضاربي المصالح والأهواء والأيديولوجيات، قابله انبعاث حسّ وطني جارف بدت المملكة غير متحسّبة له، في ما يَمّ، من بين ما نَمّ عنه، عن عيب فادح في الأنتروبولوجيا الثقافية، ولتأتي النتيجة، في نهاية المطاف، «تحفة استثنائية من الغباء»، إن صحّت استعارة توصيف الروائي والباحث الإيطالي، أمبرتو إيكو، للحرب الأميركية على العراق. في المقابل، قدّم اليمنيون «قطعةً فريدةً» من العمل العسكري والتلاحم المجتمعي

> برز التميّز في حفظ الأمن على امتداد مساحات شاسعة من البلاد على رغم أن الأسلحة بأيدي اليمنيين «أكثر من المناجل والمعاول»

> السرديّات المتعجرفة التي كُبّت في أدرع الإمبراطورية الإعلامية السعودية، استهدفت تسفيه هؤلاء الناس وتغريبهم وتجريدهم من أصالتهم

والاجتهاد والاستقامة والقدرة على التمسّك بقيم حقيقية، إنّما هي سمات غير جوهرية وغير محتكَرة وقابلة للتحقّق في مجتمعات طالما نُظر إليها بمناظير غبّ الطلب، وبالكثير من «عدم الدقّة» الذي لا غرو في القول إنه يقارب في أحيانٍ عديدة الكذب بذاته.

هذه «الفرادة» اليمنية المغفَلة، تمظهرت، بأوضح ما تمظهرت فيه، في التعامل مع التعقيدات الاجتماعية المتقادمة، والتي تُمثّل النزعات والعادات والأحكام القبلية أحد أبرز وجوهها. لم تَنظر «أنصار الله» إلى القبائل على أنها مجرّد جماعات قابعة في التخلّف، يسكنها الحسد والتشكّك والخداع والخبث، وتنتظر مَن يمنّ عليها بالعطايا حتى تبعبه ولاءها، بل تطّلعت إليها بوصفها «الفئة التي تعمل لوجه الله، وتبذل أرواحها وأعمارها، وتقيم الممالك، وتخدم أعباء المعارك (...) فهي الحامية والمانعة، وهي المقل والحرز، وهي السلاح في يمين الشعب، يهزّه كلّما ألمّت به الملمّات»، كما يصفها ببراعة الزبيري. وبالاستناد إلى النظرة المتقدّمة، استطاعت الحركة كسْب تأييد قبَلي متفاوت، أضحى شبه ثابت ومتمدّد في السنوات الأخيرة، على نحو لم يتمكّن غيرها من تحصيله، بمَن فيهم الرئيس الراحل، علي عبد الله صالح، المشهور بقدرته على ترقيص «ثعابين» القبائل والجماعات والأحزاب من دون أن تطاله لدغاتها، على رغم ما أظهرتْه تلك القدرة من محدوديّة في نهاية المطاف.

وإلى جانب إجادة استيعاب البُنى القَبَلية، التي «وُخِدت» جميع مَن تعاقبوا على حُكم اليمن، بمَن فيهم بعض «الجمهوريين» الذين اعتقدوا أن القبائل «لا تُفهم ولا تدرك (معنى المؤسّسات السياسية، أو الدولة والقانون والطاعة)»، وبالتالي يجب «وضْعها تحت السيطرة التامّة» بمختلف الوسائل»، وفق ما تَنقل إيلينا عن السياسي والاقتصادي اليمني محمد سعيد العطار - في إطار تفنيده وجهات النظر التي كانت سائدة في الأيام الأولى لـ«ثورة سبتمبر» -، يُبرز التميّز في حفظ الأمن على امتداد مساحات شاسعة من البلاد على رغم أن الأسلحة بأيدي اليمنيين «أكثر من المناجل والمعاول»، فضلاً عن غياب مظاهر التوحّش التي وسَمت الحروب الأهلية الأحدث في غير بلد عربي. والواقع أن هذه السمة الأخيرة إنّما هي ممّا يدهش في اليمن، ولكنها أيضاً ممّا يقبل التفسير بغير سبب، على رأسها أن الحكومات التي توالت على هذا البلد (أو شماله في الحدّ الأدنى) في أعقاب ثورة 1962، نُدر فيها مَن أظهر ميلاً إلى تنمية نزعات ضاربة لدى مُواطنيه، خلافاً لِما هو الحال مثلاً في الجمهوريات التي حكمها «البعثيّون»، بل إن نظام صالح نفسه غلبت عليه «الكليبتوقراطية» (اللصوصية) أكثر من أيّ شيء آخر.

وعلى أيّ حال، فإن «أنصار الله» استفادت، على نحو مثير، من ذلك التعلّق اليمني بالسلاح، والميل إلى الانكباب على «الخشن من العيش والشظف من الحياة» منذ الفَتْوة - إلى حدّ أن بعض الأُسر كانت لا تتوانى عن تزويد هوِيّات أنجالها بحيث يصبحون قادرين على الانضمام إلى القوّات الحكومية مبكراً -، من أجل تعزيز الروح الملحمية لدى جمهورها، في الوقت نفسه الذي اشتغلت فيه على تقوية «ديناميات» تأمين المواطنين من المواطنين»، إلى حدّ بدت معه «نظريّتها» القائلة إنه لو ارتفعت عن اليمن الأيادي الخارجية، لكان من أكثر بقع الأرض استقراراً، صحيحةً بدرجة كبيرة.

لكن حتى لو لم تكن المشكلة في السلاح وإنّما في السياسات، كما تقول الحركة، وحتى لو تُفهِّم اعتبارها «الحديث عن مثالثة وحضارية ونموذجيّة الإنسان الذي يخلو بيته من السلاح، نوعاً من المغالطات»، فإن ذلك لا ينفي أن واحداً من أبرز التحدّيات التي ستحتل بها مرحلة ما بعد الحرب، هي كيفية تنظيم «سوق الحرب» الهائلة هذه، على نحو ضمين يحفظ الإنسان أوّلاً ودائماً بوصفه «أعظم المشاريع»، وفق ما يوصي به الشاعر والمؤرّخ اليمني، عبد الله البردوني، في كتابه «اليمن الجمهوري». تنطلقُ مفترَض تنضمّ إليه، أيضاً، مهمّة إعادة إدماج التشكيلات العسكرية التي «باضت» في اليمن و«فرّخت» خلال سنوات الحرب الثماني، في هيكل وحدوي جامع كفيلٍ بصهر الخلافات وترويض الاتّجاهات الهويّاتية وتذويب عوامل التنافر، وهو ما يتطلّب، أوّلاً وأساساً، تسوية سياسية شاملة، وتفاهماً عريضاً يبدأ من هويّة الدولة وشكل نظامها السياسي والإداري، ولا ينتهي بكيفية تحقيق المصالحة الوطنية وإنفاذ العدالة الانتقالية. على أن هكذا تفاهم لا يبدو قابلاً للتولّد بسهولة، في ظلّ عمْق الانقسامات التي جرى الاشتغال على تضخيمها وتجذيرها بعناية حتى باتت أكبر من أن تُحصَر، متجاوزةً التفريق التقليدي ما بين «شماليين» و«جنوبيين»، لتشمل ثنائيّات قاتلة إضافية من مثل «السنّة والشيعة» - على ما في هذه الأخيرة من مغالطات لا تأخذ في الاعتبار الاختلافات الكبرى التي تُميّز الزيدية عن بقيّة فِرق الشيعة -، وسلطنات ومشيخات الجنوب وسلطنات الشرق - وفق التقسيمات الموروثة من أيّام الاستعمار البريطاني -، وقبائل «اليمن العليا» وقبائل «اليمن السفلي»، وحديثاً الهيئات والمنظّمات المتناحرة والتي لا شغل لها إلّا العمل على إذكاء كلّ تلك «الانحرافات»، وبعْث الانشقاقات القديمة من قبورها، ومن ثمّ «الركّ» عليها في «تبرير وجودها»، مع ما يقتضيه ذلك من لغو عظيم لا قيمة له ولا فائدة منه.

وإذا كان مطلوباً من كلّ طرف من أطراف هذا الانشطار أن يراجع حساباته ويتخلّى عن أنانيّاته وتساهله المفرط مع ذاته ويكرّر ضبْط محدّداته بما يساعده تالياً على الانضباط بالواقع، فإن هذه المهمّة تبدو أكثر إلحاحاً لدى القوى والشخصيات الفاعلة في جنوب اليمن، والتي أظهرتْ على مرّ الأعوام الثمانية الماضية درجة عالية من الطفولية والمصادرة على احلامها، إنْ لم يكن من التفاهة والتشيطُن. على أن المفترَض بـ«أنصار الله»، أيضاً، بوصفها اليوم الطرف الأقوى في «يمن ما بعد الحرب»، أن تعمل هي الأخرى على تسكيت مخاوف «شركائها» المستقبليين، وأن تُعيد صياغة طرْحها الوطني بما لا يجبّ سرديّتها الأولى للمعضلة اليمنية وكيفية تفكيكها، والتي أبرزَها قياديّون المعيون من صفوفها - على رأسهم الراحل عبد الكريم الخيواني -، بحذاقة، أيّام انعقاد «مؤتمر الحوار الوطني الشامل»، قبل أن تأتي الحرب، وتتسبّب بالضحّ الإعلامي الخليجي الطائفي الذي رافقها، في استحالة على تلك السردية، وتعويم أخرى عنوانها اتّهام الحركة ككلّ بكونها مشروعاً سُلالياً عنصرياً مذهبياً غرضه إحياء الإمامة أو الملكية في اليمن. باختصار، على «أنصار الله» ألّا تنقلب في لحظة الانتصر على ما كانت تطالب به في لحظة الاستضعاف، وألّا تركن إلى مقاربات من شأنها إلغاء المستقبل أو تعقيده في الحدّ الأدنى، وألّا تتوهّم إمكانية إحراق المراحل التاريخية اعتماداً على القوّة حصراً، بل إن تسعى، عوضاً عن ذلك، إلى إنتاج صيغ تعايش وتعاون تأخذ بشروط المرحلة، وتتّسق واعتبارات المكان.

وفي سياق «إعادة الصياغة» تلك أيضاً، تبرز ضرورة إجراء مراجعة لبعض الشعارات، التي، فضلاً عمّا تحمله من نفَس كراهية تُصعب عقلنته، فهي لا تفيد «أنصار الله» في سياق سعيها للتقولب سياسياً على المستويَين المحلّي والخارجي. والحديث، هنا، يدور تحديداً عن جانب من شعار «الصرخة»، التي على رغم كونها «واضحة ولا غموض فيها» على اعتبار أن «أميركا حاضرة في كلّ مكان، ولو لم تكن حاضرة في بلادنا لما سُنّت علينا هذه الحروب»، وبالتالي فـ«الشعار هو أقلّ ما يمكن فعله في مواجهة الحملة الأميركية» وفق ما تُدافع به الحركة، إلّا أن اشتماله عبارة «اللعنة على اليهود»، والتي تفسّرها «أنصار الله» بأن المقصود بها «الظالمون من اليهود أي المستعمرون والمحتلّون والمهيمنون على مقدّراتنا»، يَجدر به أن يكون محلّ تدقيق وتقويم، شأنه شأن جوانب أخرى من خطاب الحركة وطريقتها في الحوكمة وتعاطي شؤون السكّان (خصوصاً النساء منهم) وإدارة خصوصياتهم وحساسياتهم، من دون أن يعني هذا دعوة إلى التشكّل على هوى ما يريده «الآخرون»، أو تجاهُل الأرضيّة الإنسانية المحلّية، والتي يختصرها الشاعر والكاتب المسرحي الإنجليزي، بتلر ييتس، بـ«ما في دكّان القلب من خِرَق وخردوات». وإذ لا يُصلح، في إطار اتّقاء ذلك التجاهل، غضّ الطرف عمّا تمثّله القبائل من وزن ديموغرافي وثقل رمزي وحيثية معنوية، وحتى ما تختزنه من قيم وأنظمة تبدو قابلة للاستثمار الإيجابي في مرحلة التصالح، فإن من الأوْلَيات المحسومة أيضاً هو أهمية عدم الإيغال في سياسة الامتيازات، والإغراق في تحصيص المناصب والعطايا والموازنات ما بين المشائخ والجاهات، والسعي بدلاً ممّا تَقدّم إلى إدغام هؤلاء في إطار عملية شاملة تستهدف إعادة تأليف الأدلوجة الوطنية التي بَقِيت على مدار عقود مهلهَلة تماماً.

تلك، إذاً، هي بعضٌ من عناوين المرحلة المقبلة على اليمن، والتي على رغم صعوباتها وهمومها وهواجسها، تظلّ تعبيراً عن مجتمع حقيقي، لا تتحكّم به اهتمامات محزومة أو أهداف معلّبة، وهو ما سيضمن له البقاء والنماء ولو بعد حين. أمّا السعودية، فهي تُواصل إلى الآن «تقليل عقلها»، معتقدةً أن اتّفاقها مع إيران سيكون بمثابة العصا السحرية التي ستُخلّصها من الشاغل اليمني إلى الأبد، أو أن الجدار العازل الذي تسعى لبنائه على امتداد 900 كيلومتر على حدودها مع البلد الجار سيكفل لها راحة سرمدية من «وجع الرأس» الآتي من الجنوب، أو أن المواظبة على محاولة تليين المملكة لبوس الوسيط وداعية السلام في ما بين اليمنيين «المجانين» ستمحو ببساطة سجلّات الحرب التي ارتكبت فيها الرياض وحلفاؤها جرائم فظيعة، وأنهت اقتصاد الشعب اليمني ومعاشه، وشرّعت الأبواب أمام تدخّلات من شتّى الأتجاهات، ليس التدخّل الإسرائيلي مستثنًى منها. لكن الواقع شيء والتمنّيات شيء آخر؛ وإذا كان ابن سلمان قد استطاع، في إطار استغاله على إخضاع الثقافة لدورة الإنتاج الترفيهي والاستهلاكي، الاستيلاء على سُمعة البَنّ اليمني (الخولاني)، وإدخال هذا الأخير في قائمة التراث غير المادّي الخاص بالسعودية، والذي يُجري العمل بداب على تحويله إلى قيمة يمكن أن تدخل السوق كأيّ قيمة أخرى، فإن التحايل في أمور السياسة والأمن لن يكون مطلقاً بتلك السهولة نفسها. لا بل إن «الكوابيس» التي خلقتها ثماني سنوات من القتال السعودي غير المفهوم، ستظلّ حاضرة، ما لم تقتنع المملكة، في العمق وعلى طول الخطّ، بأن اليمنّ دخل زمناً جديداً لم يُعد معه من الممكن القول: «لقد قَزوشونا باليمن... شو يعني اليمن؟ شو فيها اليمن؟»، على ما يحتوي الهزء الأحمق المتداول منذ زمن في بعض بلاد العُرب.

على الهامش: يروي مؤرّخ الأساطير الجاهلية، وهب بن منبه، أن أهل الجزيرة عندما اتّفقوا على غزو صنعاء، أقبل طائر والقى من منقاره على جثمعهم كتاباً كان مطلعه يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم. من الله تعالى لا من أحد سواه، من أراد صنعاء بسوء كبّه الله وردّ كيده».

السعودية تنتظر «الفرج»: المخرج اللائق أوّلاً

لقمان عبدالله

هو «عام الهدنة» بشقّيها، الرسمي الذي وُقّع في بداية نيسان 2022 ومُدّد مرّتين لستّة أشهر، وغير الرسمي أو المتفاهَم عليه ضمنياً ولا يزال ساري المفعول حتى هذه اللحظة. في هذا العام، أرغم تحالف العدوان على قبول الهدنة بعد استنفاده الخيارات العسكرية والأمنية والسياسية كافة، وأيضاً الحرب النفسية والاستثمار في الوكلاء المحليين. ساعد في ذلك حدوث متغيّرات إقليمية ودولية، أبرزها الحرب الروسية - الأوكرانية وانكفاء الرُّعاة الغربيين عن الملفّ اليمني وغيره. أحدثت الهدنة تحوّلاً جذرياً في مسار الحرب برمّته، وأرست حالة من اللاحرب واللاسلم، مترافقة مع عمليات عسكرية موضعية في إطار الضغط الدوري، فيما يمكن لها بالفعل، إذا سارت الأمور كما ينبغي، أن تؤسّس لسلام دائم.

طيلة العام الماضي، استثمرت صنعاء، التي اعتبرت تكلفة الصمود في وجه الحرب أقلّ بكثير من تكلفة الهيمنة والتسلّط على اليمن منذ عقود، في بناء القدرات العسكرية التي لا تزال تنمو وتتطوّر، عاكفةً على تجهيز الكثير من المفاجآت، التي إن اضْطُرت لتفعيلها، فإنها ستولّد تأثيرات كبرى، وخصوصاً منها تلك المتعلّقة بحماية الأمن الملاحي للبلد والمنطقة. وفي ظلّ هذا الوضع، لم تَجد السعودية بدّاً من التواصل المباشر مع الجانب اليمني، فجّرت مفاوضات من دون وسطاء بين الجانبين، وزارت وفود سعودية العاصمة اليمنية أكثر من مرّة. لكنّ الرياض ظلّت تحاول، في الحوارات الثنائية، الحصول على مكاسب سياسية، قد انتهت. وهي مرحلة اتّسمت بمبالغة الجانب السعودي في رفْع سقوفه، وإصراره على عدم الاعتراف بـ«أنصار الله» كممثّل رئيس في البلاد و«إعادة الحركة إلى جبال مران» شمالي صعدة وفق أدبيّات المملكة وحلفائها، والمغالاة في تقدير إمكاناته والقوى الموالية له، وإفراطه في الاتّكال على «المعونة العسكرية والاستخباراتية الأميركية». حملت هذه المغالاة والثقة المفرطة بالنفس، القيادة السعودية على تقدير الفترة الزمنية لإسقاط صنعاء و«إعادة الشرعية» إليها بأسبوعَين، وفي أبعد تقدير شهرَين كاملَين. وقد شكّل انسحاب «أنصار الله» من المحافظات الجنوبية في الأشهر الأولى من الحرب، إغراءً لـ«التحالف» بتصعيد هجماته والسعي إلى إسقاط صنعاء من جهات مختلفة، مرّة من تعز (غرب) ومرّة من فرضة نهم، فيما شكّل الهجوم على الحديدة، والذي تمّ الإعداد له خلال سنَتَين كاملتَين، من البحر الأحمر والساحل الغربي، وشاركت فيه إلى جانب السعودية والإمارات قوّات أميركية وبريطانية وفرنسية، حدثاً مفصلياً، تأكّد من بُعده عقْم العمل العسكري، ليُجري توقيع «اتفاق استوكهولم» بين الفرقاء اليمنيين. من بَعدها، انتقلَ زمام المبادرة إلى أيدي الجيش و«اللجان الشعبية» اللذَين استعادا سريعاً فرضة نهم بالكامل ومعظم محافظة الجوف، وشنّا هجوماً على محافظة مأرب سيطرا من خلاله على معظم مديرياتها.

بالتوازي مع ذلك، لم تتوقّف سياسة السعي لاستنزاف «أنصار الله» بكلّ الوسائل، العسكرية والأمنية والاقتصادية والنفسية والإعلامية والسياسية، وإفشال المفاوضات من خلال السقوف العالية، وتحريك الملفّات الداخلية، وأبرزها دعم ما سُمّي «فتنة صالح»، والتي انتهت بمقتل الرئيس الراحل، علي عبدالله صالح، أواخر عام 2017. إلّا أن كلّ ذلك لم يفلح في ثني صنعاء عن أهدافها، بل إن الأخيرة عكفت على تطوير منظومتَيها للصواريخ والطائرات المسيّرة، لتشمل مديناتها الأراضي السعودية كافة، وهو ما شكّل تهديداً استراتيجياً لأمن المملكة واستقرارها وسمعتها الاقتصادية. ومثّلت الهجمات على منشآت «أرامكو» في أيلول عام 2019 في بقيق وهجرة خُريص، بواسطة طائرات مُسيّرة وصواريخ «كروز»، منعطفاً تاريخياً، في هذا السياق، سمح للقيادة السعودية بالتفكير بشكل جدّي في إعادة النظر في استمرار الحرب بشكلها السابق، لتبدأ مذّاك رحلة النزول عن الشجرة.

> كل الأطراف المعنيّة تعرف أن اليمن ليس في وارد التنازل وخصوصاً أنه يحتفظ لنفسه بالخصوصيات الوطنية

إلى صيغة سياسية تنهي الصراع. الأكيد أن الديناميات ما بعد الاتّفاق ستكون مختلفة، ولكن ضمن ثابتة عدم التنازل على جانبَي كلّ من صنعاء وطهران عن قضايا جوهرية لها علاقة بحقوق اليمن وسيادته الوطنية. قد تساعد إيران، السعودية التي ستحاول ربْط تحسّن علاقتها بالأولى بحلّ المعضلة اليمنية، في إيجاد مَخرج يحفظ ماء الوجه السعودي، وهو أقصى ما يمكن أن يُقدَّم. أمّا إذا أرادت المملكة العودة إلى محاولة تخفيض السقف السياسي لليمنيين، فقد تجد صنعاء نفسها مضْطرّة إلى اتّخاذ خطوات تردع الرهانات السعودية، وهو ما يفسّر

> إبقاءها قوّاتها متوثّبة، وإجراءها مناورات ناجحة وخصوصاً في البحر، في إطار الجهوزية العسكرية المرافقة للمفاوضات

على أيّ حال، يمكن القول إن «سنوات الحرب السبع» (أي ما قبل الهدنة)، أو مرحلة الاستخدام المفرط للقوّة العسكرية، واستعمال الحصار الاقتصادي وسيلة لانتزاع تنازلات سياسية، قد انتهت. وهي مرحلة

لم تتوقّف سياسة السعي لاستنزاف «انصار الله» بكلّ الوسائل (أ ف ب)

على الغلاف

واشنطن لا تكِنّ: مصالحنا قبل «السلام»

حمزة الخنسا

عيْ على واشنطن وأخرى على صنعاء. هكذا يمكن اختصار المشهد اليمني في أعقاب الاتّفاق الإيراني - السعودي. صحيح أن للسعودية مصلحة أكيدة في وضع حدّ لحربها المتواصلة منذ ثماني سنوات على اليمن، وهي مصلحة متّصلة بالطموح المستقبلي لوليّ العهد، محمد بن سلمان، ويه«واقع سعودي مرير» سجّلته سنوات القتال انطلاقاً من معادلات الردع الفعّالة التي ابتدعها اليمنيون، حتى صارت جزءاً لا يتجزّأ من

> **الفشل الاميركي الذي عكّسه فشل دولتي «التحالف»، لم يدفع الولايات المتحدة إلى التخلّي عن أهدافها الاستراتيجية**

«المخاطر» التي من شأنها أن تهدّد مشروع ابن سلمان، وهذا ما أدركه الرجل جيّداً. إلّا أن «العامل الأميركي» في القرار السعودي لا يزال مؤثّراً، وهو ما يجعل الملفّ اليمني اختباراً حقيقياً لمدى قدرة وليّ العهد على تفضيل المصلحة السعودية على أولويات مشروع إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن. يأمل الأميركيون أن لا يتمكّن الاتّفاق الإيراني - السعودي من إنهاء الحرب في اليمن. يراهنون في ذلك على اعتقادهم بأن حركة «أنصار الله» ستُواصل حملتها ضدّ خصومها الداخليين بمعزل عن احتمال توصّلها إلى تفاهم نهائي مع السعودية حول الهدنة وتمديدها. في هذا الجانب، يُثير الأميركيون الكثير من المخاوف في أذهان مُحدّثيهم السعوديين من تمدّد «أنصار الله» في مأرب وشبوة وحضرموت وعدن، فيما لو انسحبت المملكة، مع ما لهذه المحافظات الاستراتيجية من وضعيّة خاصة بالنسبة إلى الأطراف كافة. هنا، يقول غريغوري دي جونسون، العضو السابق في فريق الأمم المتحدة بشأن اليمن، في تحليل نشره «معهد دول الخليج العربية في واشنطن»، إن السعودية قد تجد نفسها منغمسة من جديد في الصراع، حيث تشترك بحدود طويلة مع اليمن، مع فارق أساسي في هذه الحالة بين وجود مناطق تحت سيطرة «أنصار الله»، وبلد كامل في قبضة الحركة. ويضيف دي جونسون أن «المملكة تَنظر إلى اليمن وترى حرباً واحدة، بينما في الواقع هناك ثلاث حروب: الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضدّ تنظيمَي «القاعدة» و«الدولة (داعش)»، والتنافس الإقليمي السعودي - الإيراني، والحرب الأهلية اليمنية المحلّية، ولكلّ من هذه الحروب جذور مختلفة ومسار مختلف، ومن يحاول إنهاء إحداها فلن ينجح في إنهاء الأخرى».

الدخول مباشرة إلى الدور الأميركي في اليمن يوفّر الكثير من عناء البحث والتحليل، وخصوصاً أن ذلك الدور لم يغب عن المشهد منذ اللحظة الأولى للإعلان عن انطلاق عدوان «عاصفة الحزم» من واشنطن فلن ينجح في إنهاء الأخرى».

في مطار الريان في مدينة المكلا، في محافظة حضرموت، في 4 نيسان 2015، حتى آخر زيارة قام بها قائد قوّات الأسطول الخامس الأميركي، الجنرال براد كوبر، على رأس وفد عسكري، إلى محافظة المهرة قبل أيام. انخراطٌ ممتدّ أكّد ما للولايات المتحدة من أهداف في هذا البلد، تُراوح بين تثبيت سيطرتها على المنطقة ومعابرها وممرّاتها الملاحية وثرواتها النفطية، وصولاً إلى حماية إسرائيل. على أن الفشل الأميركي الذي عكّسه فشل دولتي «التحالف»، السعودية والإمارات، في فرض الأهداف السياسية للحرب، وتعثّر مشاريع الانفصال والتقسيم والأقاليم، لم يدفع الأميركيين إلى التخلّي عن أهدافهم الاستراتيجية تلك، وخصوصاً في ظلّ تصاعد مواجهتهم مع روسيا والصين، وما يمثّله اليمن من مركز مهمّ في سياق هذه المواجهة، اقتصادياً وسياسياً. ولذا، تتمسّك واشنطن بسياسة تعزيز نفوذها على الأرض اليمنية، وهو ما يفسّر وجودها المباشر المتنامي في أجزاء كبيرة من اليمن، من مثل محافظة حضرموت حيث تقوم قاعدة أميركية مركزية في مطار الريان تتضمّن غرف عمليات عسكرية، وأيضاً تسيطر القوّات الأميركية، بالاشتراك مع نظيرتها الإماراتية، على ميناء الضبة في المحافظة.

وفي نظرة سريعة إلى خريطة الوجود الأجنبي في اليمن، يظهر تمركز أميركي مباشر في النقاط التالية: مطار الغيضة - مركز محافظة المهرة -، ميناء بلحاف ومطار عتق في محافظة شبوة، باب المندب حيث تتواجد قوّات رمزية إماراتية في غرف العمليات بالقرب من ميناء المخا، إضافة إلى رقابة أميركية في جزيرة ميون، وتواجد عسكري في مرتفعات جزيرة حنيش الكبرى في الساحل الغربي، فضلاً عن عشرات النقاط التي ينتشر فيها أيضاً إماراتيون وسعوديون وسودانيون وبريطانيون في المكلا وعدن ولحج وغيرها. وتُبرّر حكومة عدن ذلك الواقع بأنه يأتي امتداداً لأدوار أميركية مماثلة منذ أيام الرئيس الراحل، علي عبدالله صالح، إذ كانت تستند إلى اتفاقيات مشتركة وخصوصاً في مجال «مكافحة الإرهاب»، وهو المشروع الذي أمّن موطئ قدم للأميركيين في اليمن في عهد صالح. والآن، يتمّ تحديث المشروع من خلال تكرار المسؤولين الأميركيين شعار «مكافحة التهريب»، في ما ينبئ بنيّة اعتماده كاستراتيجية عامّة لتحرّكاتهم انطلاقاً من محافظة المهرة بالتحديد.

إزاء ذلك، يمكن الحديث عن هدفَين رئيسَين تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقهما: الأوّل، ربْط جهود التسوية المبذولة برعاية عُمانية بمواقف ميداني يفرضه الوجود الأميركي المباشر في مناطق نفوذ «التحالف» والفصائل التابعة له، وهو ما يعني بالضرورة تأخيراً أميركياً كبيراً على خريطة الولاءات الخاصة بتلك الفصائل.

تتمشّك واشنطن بسياسة تعزيز نفوذها على الارض اليمنية (أ ف ب)

وفي هذا المجال، تلعب الإمارات دوراً مساعداً للأميركيين على حساب السعودية وجماعاتها، دفع الأخيرة إلى اتّخاذ خطوات مضادّة، كان آخرها استحداث تشكيلات «درع الوطن» السلفية، والدفع بها إلى البوّابة الغربية لمضيق باب المندب، في محاولة لتثبيت مساحة نفوذ للمملكة هناك، على حساب الميليشيات الموالية للإمارات والمسيطرة على منطقة المخا والساحل الغربي. أمّا الثاني، فهو تأمين مصالح استراتيجية طويلة الأمد، على رأسها تأمين إمدادات النفط نحو الأسواق العالمية، وتأمين حركة الملاحة والتجارة العالمية عبر الإشراف على الخليج والبحر الأحمر.

بالعودة إلى الاتفاق الإيراني - السعودي برعاية صينية، فقد بادر مسؤولو إدارة بايدن، بعد أسابيع منه، إلى التقليل من أهمّيته، والتهوين من الدور الصيني في الوصول إليه، وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، الذي قال إن «السعوديين والإيرانيين تحدّثوا على مدار العامَين الماضيَين في عُمان والعراق، وما قامت به الصين وبذكاء هو استغلال ما تحقّق في تلك النقاشات لاستضافة ختام المحادثات للتوصّل إلى اتفاق». لكن، على النقيض من ذلك، فإن إعلان بكين لا تَخفى أهمّيته، سواء بالنسبة إلى أطرافه المباشرين وأولئك المتأثّرين به، بل وأيضاً الولايات المتحدة نفسها، على اعتبار أنه مرتبط بمنطقة نفوذ تقليدية لها بينما هي تحوّل تركيزها نحو آسيا والمحيط الهادئ. وعليه، فإذا نجحت الصين في إنفاذ الاتفاق بين إيران والسعودية، مع ما يعنيه ذلك من «فترة صفاء» ستعيشها المنطقة ربطاً به، فإن هذا سيمثّل عامل إزعاج للولايات المتحدة، قد تترتّب عليه ردود فعل من بينها اشتغال واشنطن على إعادة ترتيب أوراقها في الشرق الأوسط والخليج تفادياً لخسارتها نفوذها، ومنعاً من أن تملأ بكين الفراغ الذي خلّفته هي.

تحدّيات إعادة الإعمار: كيف نزيح كلّ هذا الخراب؟

صنعاء ـ رشيد الحداد

انتهت الحرب في اليمن فعلياً منذ عدّة أشهر، وتضاءلت مؤشّرات عودتها في ظلّ التقارب السعودي - الإيراني، والدخول الروسي والصيني على خطّ إيجاد حلول لها. إلّا أن طيّ هذه الصفحة سيبقى التحدّي الكبير أمام اليمنيين، إلى أن يتمّ الانتقال نحو مرحلة إعادة الإعمار لمعالجة تداعيات الحرب المباشرة وغير المباشرة على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وتتطلّب خارطة التدمير الواسعة الشروع في تقييم الأضرار، وإعداد الدراسات اللازمة لإعادة إعمار المنشآت التي تعرّضت لتدمير كلّي أو جزئي، وتقدير التمويلات المطلوبة للبناء من جديد. وحتى الآن، تشير التقديرات الأوّلية الرسمية إلى أن خسائر الاقتصاد

> **تشير التقديرات الأوّلية الرسمية إلى أن خسائر الاقتصاد اليمني المباشرة وغير المباشرة تتجاوز الـ150 مليار دولار**

اليمني المباشرة وغير المباشرة تتجاوز الـ150 مليار دولار، إذ قدّر البنك الدولي، خلال مشاركته في «المنتدى الاقتصادي العالمي» الذي عُقد في البحر الميت في الأردن الشهر الماضي، التمويلات اللازمة لإعادة الإعمار في اليمن بـ100 مليار دولار، فيما لم يتحدّث عن مصادرها أو عن موعد انطلاق هذه العملية التي يعوّل عليها الكثيرون في توفير فرص عمل وتحسين مستويات الدخل الوطنية وإحداث حَراك تجاري في البلد ورفْع مؤشّرات النمو الاقتصادي.

إلّا أنه وفقاً لتعقيدات الأزمة اليمنية، فإن الانتقال نحو إعادة الإعمار لا يمكن أن ينجح من دون إنهاء الانقسام السياسي والاقتصادي وتوحيد السياسات المالية والنقدية، وتأهيل شركات محلّية للمشاركة الفاعلة في هذه المرحلة، وإعداد خارطة طريق تعزّز الأمن والاستقرار، وتنهي آثار الحرب كافة على الطرقات العامّة وتتيح إعادة تصدير الغاز والنفط. وممّا يعزّز أهمّية تلك الخطوات حقيقة أن الأضرار طاولت معظم مرافق الحياة، بما يشمل المطارات والموانئ ودور العبادة والمستشفيات، فضلاً عن استهداف أكثر من 400 مصنع ومعمل إنتاجي كانت تعمل في مجال صناعة الغذاء والدواء والبتروكيماويات. وتقدّر الغرف الصناعية في صنعاء، الخسائر الناتجة من ضرب المصانع بأكثر من 700 مليار ريال يمني (الدولار يساوي 554 ريالاً)، وترى أن إعادة تلك المرافق إلى العمل تُعدّ من أوّليات إعادة الإعمار من أجل تخفيف فاتورة الاستيراد الأجنبي. وفيما لم يستثنِ التدمير مشاريع وشبكات المياه، و340 محطّة كهربائية ومولّداً، وشبكات الطاقة، تُبيّن إحصائية حديثة حصلت «الأخبار» على نسخة منها، أن إجمالي الأبراج ومباني السنترالات والشبكات المستهدَفة تجاوزت 2000 شبكة ومحطّة. كما جرى ضرْب العشرات من الجسور الرابطة بين المحافظات، وعشرات المدارس الخاصة بالتعليم العام أو التعليم المهني والتقني.

وعلى مدى السنوات الماضية، حاولت السعودية فرْض أجندتها للإعمار في المحافظات الجنوبية عبر برنامج أطلقت عليه «البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن»، ممثّلة مشاريع شبه وهمية بمليارات الريالات. وفي المقابل، تقوم رؤية قيادة صنعاء على ضرورة أن تبدأ عملية إعادة الإعمار بالتزام المملكة بتمويل هذه العملية كتعويضات حرب، فيما تُراهن حكومة عدن على الأمم المتحدة في تنظيم مؤتمر دولي للمانحين تشارك فيه الرياض وأبو ظبي لحشد التمويلات اللازمة للبناء. أمّا القطاع الخاص اليمني فاقترح خطّة، أواخر العام الماضي، تنصّ على إنشاء صندوق عام تشارك فيه الحكومة والقطاع الخاص والمانحون، وكذا إنشاء بنك للاستثمار وإعادة الإعمار على شكل شركة مساهمة عامة تشارك فيها الحكومة والبنوك والأفراد، بالتزامن مع إنشاء صناديق استثمارية متخصّصة على مستوى المحافظات، وصندوق ائتماني دولي بإشراف الدول والمنظّمات المانحة. وأبدى «الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية» استعداده للمساهمة في توفير جزء من التمويل اللازم لعملية الإعمار عن طريق الجهاز المصرفي الرسمي أو عبر وسائل تمويلية أخرى، كإنشاء الشركات المساهمة أو الاستثمار في السندات الحكومية والصكوك وغيرها من وسائل التمويل، بالإضافة إلى اشتراكه في توفير السلع ومستلزمات الإنتاج والخدمات اللازمة للعملية، ما يتطلّب تأمين ظروف مناسبة للقيام بهذه المهام.

وفي ظلّ تصاعد دعوات منظّمات المجتمع المدني إلى التحضير لمرحلة إعادة البناء، وتشكيل تحالف بين شركات المقاولات المحلّية من أجل الإسهام الفاعل في تنفيذ المشروعات الكبيرة، ومنافسة الشركات الأجنبية في مجال تحقيق التعافي بما يحدّ من مخاطر تجدّد الصراع، ومعالجة أزمة البطالة بتشغيل الكوادر والأيدي المحلّية، أفاد مصدر في «اتّحاد المقاولين»، «الأخبار»، بأن كلّ الجهات المعنيّة لا تملك رؤية مشتركة حتى الآن للمشاركة في هذه المرحلة.

الانتقال نحو إعادة الإعمار لا يمكن ان ينجح من دون إنهاء الانقسام السياسي والاقتصادي (أ ف ب)

الجنوبيون في تيههم: المتغطّي بـ«التحالف» عُريان

أحمد الحسني

بعد مضيّ ثماني سنوات على الحرب في اليمن، والتي شكّلت المحافظات الجنوبية منطلقاً رئيساً لها، تبدو المكوّنات الجنوبية خالية الوفاض من أيّ إنجاز لصالح مشروعها الهادف إلى ما تُسمّيه «استعادة الدولة»، أو حتى حلّ هذه القضية في إطار حقوقي. وبينما خسرت تلك المكوّنات كلّ رهاناتها على علاقتها بالتحالف السعودي - الإماراتي، نجح الأخير في المقابل في استخدامه لإنفاذ أجندته. منذ ما قبل الحرب، كان المشهد في الجنوب شديد التعقيد، سواءً في ما يتعلّق بتعاظم نشاط تنظيمَي «القاعدة» و«داعش»، أو بحالة الاستقطاب التي خلقتْها حكومة الرئيس المُقال، عبد ربه منصور هادي، بعدما حوّلت عدن إلى عاصمة لها بدلاً من صنعاء التي كانت «أنصار الله» قد سيطرت عليها، ثمّ لتأتي الحرب وتُعمّق شتات الجنوبيين وانقساماتهم.

الفريق الأكبر من بين هؤلاء، وهو الذي يقوده الرئيس الأسبق، علي سالم البيض، انخرط في مشروع الحرب، مُسوّقاً لسردية خاطئة مفادها أن السعودية تدخّلت في اليمن للدفاع عن الجنوب، فيما انقسمت الفصائل الأخرى بين مَن التزم الصمت، ومَن أيّد خطوات صنعاء وتمدّدها نحو المحافظات الجنوبية على اعتبار أنها في «مهمّة لتحرير هذه المحافظات من المكوّنات الموالية للرياض وأبو ظبي، وتنظيفها من الجماعات الإرهابية». ليس هذا فحسب، بل إن الحَراك المتحالف مع «أنصار الله» ظلّ يعتقد أن رؤية الأخيرة لحلّ القضية الجنوبية هي الأقرب إلى رؤيته، على اعتبار أن الحركة تبدي استعدادها للتسليم بما يتّفق عليه الجنوبيون أنفسهم، سواءً بالذهاب إلى فكّ الارتباط، أو إرساء فدرالية من إقليمَين، أو البقاء في ظلّ اليمن الموحد.

مع مرور الوقت، بدأت المكوّنات الجنوبية الموالية لـ«التحالف» تبدي تذمّرها منه، على اعتبار أنه خدعها واستخدمها كادوات، على رغم أن موقفه كان واضحاً منذ اليوم الأوّل، وأنه حدّد بدقة ما هو المطلوب من تلك المكوّنات، ورسَم ملامح العلاقة بينه وبينها، وهي القائمة على تقديمه المال والسلاح لها مقابل التزامها هي بالقتال حيث يريد، سواءً في مواجهة قوّات صنعاء أو في المواجهات المتفرّقة مع الأطراف غير الموثوق بعلاقتها بـ«التحالف»، كحزب «الإصلاح» وحركات الإسلام السياسي، إضافة إلى تنظيمَي «القاعدة» و«داعش». في هذا الإطار، يكشف أحد قادة المكوّنات الجنوبية، في حديث إلى «الأخبار»، عن جهود استقطاب وحشد واسعَين، من قِبَل السعودية والإمارات، تمّت قُبيل انطلاق «عاصفة الحزم»، حيث تدفّقت قيادات سياسية وعسكرية جنوبية إلى الرياض وأبو ظبي في تلك الفترة، مضيفاً أنه في أوّل لقاء جمع بعضاً من تلك القيادات بولي العهد السعودي حينها، محمد بن نايف، في الرياض، قال الأخير لهم: «نُمدّكم بالمال والسلاح، والمطلوب منكم القتال». لم يفتح ابن نايف باب النقاش حول أيّ قضايا سياسية، الأمر الذي حمل بعض القيادات على التحذير من أن السعودية تبحث عن «قتْلة ماجورين» ليس إلّا، ولا تعير أيّ اهتمام لمستقبل العلاقة معهم. أمّا اللقاء الثاني، فكان في الإمارات، بحضور رؤساء سابقين ونواب ورؤساء حكومات، جميعهم جنوبيين، طُلبت إليهم الموافقة من دون شروط مسبقة على قرار الحرب، وهو ما قوبل برفض بعضهم ورضوخ البعض الآخر.

هكذا تمّت الصفقة بكلّ وضوح، لتأتي النتيجة بعد ثمانية أعوام من الحرب، خسائر كبيرة وغير قابلة للتعويض لـ«المشروع الجنوبي»، الذي سُخّر جزء كبير من جهد ومقدّرات الجنوبيين لخدمة أجندة خارجية، وتحوّل إلى أداة لتدمير الجنوب نفسه، وتحويله إلى ساحة مفتوحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

> **مع مرور الوقت، بدأت المكوّنات الجنوبية الموالية لـ«التحالف» تبدي تذمّرها منه، على اعتبار أنه خدعها واستخدمها كادوات**

آثار الحرب لتعمّق شتات الجنوبيين وانقساماتهم (أ ف ب)

تقرير

ما بعد تنازل نتنياهو: «الفاشيون» يترقّبون الفرصة... والمعارضة تتربّص

مع تعليق بنيامين نتنياهو مسار ما وُصف بـ«الانقلاب القضائي» في إسرائيل، تنفتح الأزمة على مرحلة جديدة لا تزال غير واضحة المعالم. إذ على رغم الارتياح الذي خلّفته تلك الخطوة، تظلّ يد المعارضة على الزناد تحسّبًا لعودة الائتلاف الحكومي إلى خطّته الأصلية متى سنحت له الفرصة. على أن الثابت إلى الآن هو أن نتنياهو وشركاءه أدركوا محدودية قدرتهم على فرض إرادتهم على الآخرين، من دون أن يعني ذلك انتفاء أسباب الأزمة التي تظلّ قابلة للتجدّد في أيّ وقت

يحيى دبوق

انعكس قرار رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، تأجيل خطّة التعديلات القضائية، تهدئة نسبية في شوارع تل أبيب ومؤسّساتها وقطاعاتها المختلفة، بعدما كادت حركة الاحتجاجات تصل إلى حدّ الشلل الكامل لـ«الدولة». إلّا أن تلك الخطوة لن تكون كفيلة بإنهاء الأزمة، وخصوصاً أن هذه الأخيرة ليست مقتصرة فقط على خلاف حول تشريعات أو تعديلات في الصلاحيات، بل هي متّصلة بانقسامات على الهوية وأسلوب العيش والإيديولوجيا والتطلّعات وتفسير الواقع والماضي والحاضر، بين جهات فاشية دينية وأخرى علمانية. إزاء ذلك، يمكن إيراد الآتي: أوّلاً: لم يعلن نتنياهو استسلام الائتلاف أمام مُعارضيه، بل مثّلت خطوته محاولة لامتصاص الغضب، مع ترك الباب مفتوحاً للعودة إلى التعديلات القضائية، في حال هدأت الأمور. ومع ذلك، فإن التأجيل يحمل وجهاً «استسلامياً»، وهو قد يتحوّل إلى إلغاء في حال كان التقدير أن المحتجّين سيعودون إلى الشارع بزخم أكبر، إن قرّر الائتلاف استئناف العملية التشريعية. وعليه، يمكن القول إن التهدئة تظلّ مؤقّتة، في انتظار متغيّرات قد تكون أكبر وأشمل وأكثر حدّة. في المقابل، يسود اعتقاد معتدّ به بأن نتنياهو كان ينتظر فرصة الانفلات من قبضة شركائه في الحكومة، بعدما تسبّبت خطواتهم بضرب المصالح الإسرائيلية داخلياً وخارجياً، فيما الذي حال دون تراجعه إلى ما قبل مساء الإثنين هو انتظاره أن يتلقّى عرضاً ما من خصومه السياسيين، يمكّنه من الإفلات من المحاكمة الخاصة به بتُهم رشى وفساد، أو متغيّر ما يتيح له إلغاء التشريعات من دون التسبّب بإسقاط الحكومة. هذه الفرصة تُوفّرت له بقوّة يومَي الأحد والإثنين، حيث بدا بإمكانه تعليق العملية التشريعية من دون أن يستجلب تداعيات سلبية مباشرة على حكومته، ولا سيما أن أيّاً من العروض لم يأتِه من الجانب الآخر. وعلى رغم ما تَقدّم، يمكن القول إن الحكومة ورئيسها مُنيا بهزيمة مدوّية، في حين يُقدَّر أن لا تخبو الاحتجاجات سريعاً، وأن تتراجع تدريجياً، وخاصة بعد الانتصار الذي حقّقته من دون أيّ مقابل، على أن تعود في حال قرّر الائتلاف استئناف مسار التعديلات.

ثانياً: وصلت الأزمة في إسرائيل إلى حدّ التسبّب بشلل كامل في العديد من المؤسّسات والقطاعات، بل وبلغت شرارتها مؤسّسة الجيش التي برزت تحذيرات من إمكانية تراجع الجاهزية العملياتية لسلاحَي الجوّ والاستخبارات فيها تحديداً، وخصوصاً أن هذين يعتمدان بشكل رئيس على جنود

> لم يتسبّب تراجع نتنياهو بموجة استقالات كان لوّح بها عدد من مسؤولي الائتلاف ووزرائه وحتى أعضاء حزب «الليكود»

الاحتياط الرافضين للخدمة، والذين تحوّل «تمرّدهم» إلى أمر طبيعي، يُعسر معه إجراء أيّ مساءلة كونه واسع النطاق، وصولاً إلى تمدّده في مجال الخدمة الإلزامية والنظامية. وممّا زاد الطين بلّة، إقدام نتنياهو على إقالة وزير الأمن، يوآف غالنت، بعدما أعلن الأخير رفضه التعديلات القضائية ربطاً بتداعياتها المدمّرة على الجيش واستعداده القتالي. ومثّل ذلك خطأ فادحاً قلّب التموضعات، ودفع الجميع من مؤسّسات وقطاعات إلى الاتّحاد الكامل ضدّ ائتلافه. ولذا، لم يكن أمامه أيّ خيار إلّا التراجع، الذي أظهرت مكوّنات الحكومة تفهّماً له.

ثالثاً: لم يتسبّب تراجع نتنياهو بموجة استقالات كان لوّح بها عدد من مسؤولي الائتلاف ووزرائه وحتى أعضاء حزب «الليكود». ومردّ ذلك إلى الجميع أدركوا محدودية القدرة على فرض الإرادة على الآخرين من دون الاعتناء بمصالحهم، وهو ما أنبأ به إعلان وزير القضاء، ياريف ليفين، ورئيسَي حزبَي «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، وغيرهم، موافقتهم على التأجيل، على رغم تأكيد بن غفير أنه استحصل على «جائزة ترضية»، متمثّلة في وعد من نتنياهو بتشكيل «الحرس الوطني»، وجعْله تحت إمرة وزير «الأمن القومي».

رابعاً: بات الحؤول دون سقوط حكومة اليمين هو المطلب الأوّل لمعظم مكوّنات الائتلاف، وإنْ بثمن تأجيل التشريعات التي كانت لتُمكّن الفاشيين من وضع اليد على القضاء والقرار في إسرائيل، بلا منازع. ومن هنا، وحتى ولو كان لاحتمال إقدام واحد من تلك المكوّنات على الاستقالة من الحكومة أن يتحقّق، فإن التقديرات لم تذهب إلى إمكانية السماح بسقوطها في «الكنيست» خشية أن يُهدم الهيكل» على مَن فيه. كما أن التقدير بأن الذهاب إلى انتخابات جديدة ربّما يؤدّي إلى سقوط اليمين وعودة الآخرين إلى الحُكم، كان حاضراً ومانعاً ورادعاً لأيّ «تمرّد» في صفوف الائتلاف. وفي هذا الإطار، تشير استطلاعات الرأي إلى ما يشبه «انكساراً» متوقّعاً لحزب «الليكود» في حال إجراء الانتخابات الآن، من دون استبعاد أن لا يحقّق الائتلاف الحالي الغالبية، في ظلّ تراجع كبير في حظوظه بأكثر من عشرة مقاعد. خامساً: تَبيّن أن ضغوط الولايات المتحدة ساهمت كثيراً في تمكين نتنياهو من الضغط بدوره على مكوّنات ائتلافه من أجل تأجيل التعديلات، وهو ما أكّده مسؤولون أميركيون وإسرائيليون لصحيفتَي «نيويورك تايمز» و«هآرتس»؛ إذ «في الساعات الـ48 التي سبقت بيان نتنياهو، نقل السفير الأميركي، توم نيدس، رسائل (بالجمع) حول هذا الموضوع من الرئيس الأميركي، جو بايدن»، تحثّ «القيادة الإسرائيلية على أن تتوصّل إلى حلّ وسط في أسرع وقت ممكن»، وتؤكد أن «التسوية هي المسار المفضّل لإسرائيل ومواطنيها»، وأن «دعم الولايات المتحدة لأمن إسرائيل وديموقراطيتها مضمون». في ما يمثّل تنبيهاً وإنذاراً أكثر من كونه نصيحة. ووفقاً لما نقلته «هآرتس» عن نيدس، فإن «جائزة نتنياهو بعد تراجعه، ستكون دعوته إلى لقاء بايدن في البيت الأبيض، وهو ما كان يسعى إليه في الأشهر الثلاثة الأولى من عمر حكومته».

(أ ف ب)

تقرير

المصالحة السعوديّة - السوريّة: قفزة نحو حلّ نهائي

على رغم معاندة الغرب في التسليم بهزيمته في سوريا، وتمسّكه بالاستمرار في استثمار الأزمة بكلّ جوانبها، إلّا أن المصالحة السعودية - السورية الجارية تُعدّ خطوة متقدّمة على طريق نهاية تلك الأزمة، ولا سيما إذا ما اقترنت بتطبيع سوري - تركي صار يبدو حتمياً، سواء ظلّ الرئيس رجب طيب أردوغان في السلطة، أو ربحت المعارضة التي تفوقه حماسة بكثير لإعادة العلاقات مع دمشق

حسين إبراهيم

في 28 تشرين الأول 2012، فرّقت السلطات السعودية بسرعة كبيرة تظاهرة مناهضة للنظام السوري في مكة، واعتقلت عدداً من المشاركين فيها. لم يكن سبب ذلك أن المملكة لا تحبّ ولا تسمح بأيّ نوع من التظاهرات، وإنّما أيضاً أنها ترفض أيّ تحرّك غير موجَّه يتعلّق بسوريا التي تظلّ في النهاية دولة عربية ذات وزن، تؤثّر الأحداث الجارية فيها على غيرها من الدول العربية. هكذا، اتّسمت المقاربة السعودية للأزمة السورية، منذ بدايتها عام 2011، بالحذر الشديد، حيث أحجمت المملكة عن التدخّل ابتداءً، لكنها شرعت، عام 2013، في دعْم فصائل مسلّحة أبرزها «جيش الإسلام» الذي كان يقوده زهران علوش. بدا، آنذاك، أن مشروع التدخّل الذي تولّى تنفيذه بندر بن سلطان أراد تحقيق هدفَين: الأوّل هو الانخراط ضمن أهداف الحملة الغربية لإسقاط النظام، والثاني، عدم تزْك الساحة لقطر. لم يَدُم الأمر طويلاً بعد التدخّل الروسي، حتى اتّضح أن تلك الحملة آيلة إلى السقوط، فتراجعت المملكة عملياً عن هذه السياسة وسحبت دعمها للمعارضة السورية.

على أيّ حال، ظهر أن السعودية كانت تعتقد في سريرتها - ولو تصرّفت خلاف اعتقادها -، من البداية إلى النهاية، أن مصلحتها الحقيقية تكمن في بقاء النظام السوري. والسبب أن الرياض كانت ضدّ كلّ التغييرات التي جاء بها ما سُمّي «الربيع العربي»، الذي اختلفت بشأنه بعمق مع الأميركيين، وكانت علاقتها مع موسكو في أعقابه، والتي تحسّنت بشكل لافت في عزّ التدخّل الروسي في سوريا، أحد المؤشّرات الكبرى إلى ذلك. ومع هذا، ظلّت المعارضة السورية حتى الأمس القريب تتمسّك بالمقاطعة السعودية للنظام باعتبارها

(أ ف ب)

اصطفافاً إلى جانبها، نظراً إلى وزن المملكة في العالم الإسلامي الذي مثّل الخزّان المفترض لدعم المعارضين. وبالمعنى المتقدّم، تُمثّل المصالحة الجارية بين الرياض ودمشق، ضربة قوية لهؤلاء، الذين لم يُخفِ إعلامهم الامتعاض ممّا يحدث، مطلقاً حملة تحريض ترتكز على استعادة فيديوهات للانتقادات التي أطلقها مسؤولون سوريون ضدّ السعودية آنذاك، ردّاً على دعْمها المسلّحين.

الخلل الرئيس، إذاً، كان وما زال في سلوك المعارضة نفسها التي كانت قد رفعت سقوف آمالها إلى مستويات غير واقعية، ثمّ أخذت هذه الآمال بالتساقط واحداً تلو آخر، أمام مصالح الدول المتدخّلة في الأزمة. ولعلّ أحد الأخطاء القاتلة لتلك المعارضة هو اعتبارها أن الدول الغربية والعربية المتحالفة معها، تعمل لديها، وتقاتل بالنيابة عنها، بينما في الواقع تبحث الدول المذكورة عن مصالحها، ولطالما استخدمت الفصائل المسلّحة، وأخذت معها الشعب السوري كدروع بشرية لتحقيق هذه المصالح. أمّا الأشدّ وقعاً على المعارضة السورية، فهو أن المصالحة تجري بترتيب من عدوّها الأوّل، روسيا، التي تسعى إلى استثمار انتصارها العسكري الذي تحقّق في سوريا، سياسياً، من خلال العملية السياسية التي تقوم برعايتها مع أطراف أخرى. وتُمثّل استعادة العلاقات المتوقّعة مع دمشق، والتي تأتي ضمن استدارة سعودية كاملة كانت قد بدأت بتطبيع سعودي - إيراني برعاية صينية، خطوة كبيرة نحو تحقيق هذا الهدف.

يقدّم ما سلف، في الوقت نفسه، دليلاً إضافياً على الوهن الكبير الذي أصاب تلك المعارضة، بحيث يَصعب تصوُّر أن يكون لها أيّ دور في رسْم مستقبل سوريا. فالدعم الغربي الذي لا تزال تحظى به هو دعم سياسي ضعيف لن يستمرّ طويلاً بدوره، لعدم جدواه. ذلك أن الغرب نفسه، وتحديداً الولايات المتحدة، التي جاءت بقوّاتها إلى سوريا من البوّابة العراقية، تحت ذريعة محاربة «داعش»، صارت تقيس الجدوى إلى الكلفة في هذا التدخّل، وفق ما أظهرت المواجهة العسكرية الأخيرة مع الإيرانيين في دير الزور، والتي انطلقت بعدها دعوات في الكونغرس إلى سحْب ما تبقّى من الجنود الأميركيين في سوريا، بينما أظهرت الإدارة الأميركية نفسها عدم رغبة في أيّ تصعيد. أمّا المحادثات التي بدأت قبل سنوات على مستوى قادة أجهزة المخابرات بين السعودية وسوريا، والتي كانت جزءاً من التمهيد للعودة، فتذهب في مؤشّراتها إلى أبعد من مجرّد أن الرياض لم تكن مقتنعة من الأساس بجدوى دعم المعارضين السوريين، ولا تعتبر النظام السوري عدواً، وإنّما إلى أن المملكة تَنظر إلى الأخير كحليف محتمَل ضدّ المعارضة التي تتشكّل أساساً من خليط من «الإخوان المسلمين» والسلفيين الجهاديين الذين تحاربهم المملكة في الداخل، وكانوا في وقت من الأوقات ظهيراً لقطر وتركيا حين كانت علاقاتها متأزّمة معهما. ولذا، من المرجّح أن لا تتوقّف السعودية عند استعادة العلاقات مع سوريا، وإنّما ستكمل نحو الدفع باتّجاه عودة دمشق إلى الجامعة العربية، وهو ما قد يحصل بحلول انعقاد القمّة العربية المقرّرة في الرياض في 19 أيار المقبل، فيما سيصبح موقف قطر عندها معزولاً خليجياً وعربياً، الأمر الذي ربّما يدفعها في النتيجة إلى إعادة النظر فيه، وخاصة إذا تغيّر موقف تركيا سواء بتطبيع إردوغان مع سوريا، أو بخروجه من السلطة.

> الرياض لم تكن مقتنعة من الأساس بجدوى دعم المعارضة السورية

كذلك، تمثّل المصالحة السعودية - السورية خطوة كبيرة على طريق حلّ الأزمة السورية، كونها تُضعف قدرة الغرب على الاستمرار في استغلالها، وخاصة أن تطبيع العلاقات مع دمشق صار حاجة لكلّ العواصم العربية وغير العربية المجاورة التي تتأثّر مباشرة بتلك الأزمة. ومن هنا، ثمّة فرصة كبيرة لأن يحصل هذا التحوّل بالتمرّد على الإرادة الغربية، كما حدث في قضايا أخرى، وهو ما سيسهم بدوره في رسم صورة جديدة للشرق الأوسط تعيده إلى حدّ كبير إلى طبيعته كما كان قبل ما سُمّي «الربيع العربي»، الذي سيصبح عندها بحكم الساقط نهائياً، وتتعزّز تلك التقديرات مع ظهور توقّعات في الصحافة الغربية في الأيام الماضية، بأن تُطرح مسألة إعادة إعمار سوريا وعودة النازحين بمعزل عن الإرادة الأميركية والغربية، وهو ما كان يُعتبر مستحيلاً قبل سنوات قليلة.

السودان

صيغة للاتفاق النهائي
العسكر يناور: «إصلاحنا» ممكن

الخرطوم - **مي علي**

سلّمت اللجنة المختصّة بصياغة الاتفاق النهائي، مسوّدته، إلى أطراف العملية السياسية في السودان، والتي تشتمل على ستّة أجزاء، تتكوّن من الاتفاق السياسي المبني على «الاتفاق الإطاري»، مضافاً إليها بعض التفاصيل المتعلّقة بهياكل السلطة الانتقالية المدنيّة، فضلاً عن بروتوكولات القضايا الخمس التي جرى التوصّل إليها سابقاً. وكانت لافتةً مشاركة رئيس «مجلس السيادة»، عبد الفتاح البرهان، وترؤّسه اجتماع الأطراف الموقّعين على «الاتفاق الإطاري» الذي التأم مساء الأحد بمشاركة نائبه، قائد قوات «الدعم السريع»، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وعضو المجلس، الطاهر حجر، بالإضافة إلى ممثّلي القوى السياسية الموقّعة على «الإطاري»، وبحضور «الآلية الثلاثية» («الأمم المتحدة» ومجموعة «إيقاد» و«الاتحاد الأفريقي»). وقال الناطق باسم العملية السياسية، خالد عمر، إن «لجنة الصياغة» اعتمدت في صياغتها للمسوّدة، على مخرجات ورش العمل والمؤتمرات حول القضايا الأربع، وتحويلها من توصيات إلى اتّفاق، مشيراً إلى أن قضيّة الإصلاح الأمني والعسكري ستعتمد على ورقة المبادئ والأسس كمرحلة أولى، على أن تُستكمل الورقة استناداً على مخرجات ورشة الإصلاح الأمني والعسكري التي انطلقت في الخرطوم، صباح الأحد. وبرّر عمر الخطوة، بالالتزام بما جرى الاتفاق عليه وفق الجداول الزمنية، واستكمال مسوّدة الاتفاق بحلول اليوم، للتوقيع النهائي عليها.

وتُعدّ قضيّة الإصلاح في المؤسسة العسكرية أحد أكبر التحدّيات وأعقدها، إذ إنها لا تعني، وفق مراقبين، مجرّد دمج المقاتلين التابعين للحركات المسلّحة، أو دمج «الدعم السريع» في هيكل واحد، بل أيضاً بناء جيش مهني، وخلْق عقيدة قتالية موحّدة للقوات المتباينة المقاتِلة في صفوفه، والتخلّص من العناصر المحرِّضة داخله. وفي هذا الجانب، أعرب البرهان عن رغبته في بناء قوات مسلّحة «ملتزمة بمعايير الأنظمة الديموقراطية»، متحدّثاً، لدى مخاطبته المشاركين في الورشة، عن أهميّة الإلمام التامّ بقانون القوات المسلّحة، وكيفية استنباط العقيدة العسكرية حتى يتمّ وضْع أسس يتشارك فيها الجميع لبناء قوات مسلّحة سودانية مهنيّة، بعيدة عن العمل السياسي. وأضاف البرهان: «يجب أن تضطلع القوات المسلّحة بمهامّ حماية الدولة، وصَوْن أمنها واستقرارها، وعدم الزجّ بها في أيّ معترك يخصّ الأمن الداخلي أو المشاركة في أيّ أعمال داخلية ما لم تُطلب الحكومة التنفيذية منها ذلك»، مؤكداً تالياً أنها ستكون «تحت إمرة» أيّ حكومة مدنيّة منتخَبة.

وفي هذا الإطار، يفسّر مراقبون مشاركة البرهان في الورشة، ودعمه لها، بأن رئيس «السيادة» يعوّل على أن تفضي الورشة في النهاية إلى دمْج قوات «الدعم السريع» في القوّات المسلّحة، ما سيعني تبعيّتها له بوصفه القائد العام للجيش، لا سيما وأن هذا الأخير يسعى منذ بعض الوقت إلى تفكيك هذا المكوّن بفعل تأييده العملية السياسية. لذا، يبدو أن من بين أهمّ أسباب التزام البرهان بالعملية السياسية، حتى الآن، أنها ستخلّصه من منافسه القوي، حميدتي، بعد دمْج قواته في الجيش. وعلى الرغم من تأكيد دقلو عملية الدمج، فهو ظلّ يردّد أنّ لـ«الدعم السريع» قانوناً تعمل استناداً إليه، وأن شرعيّة وجودها مكتسَبة بـ«قوّة القانون». لهذا، يقول محلّلون إن عملية دمْج «الدعم السريع» التي تأتي في صميم الإصلاح العسكري ربّما لن تكتمل إلا بعد تكوين جهاز تشريعي منتخَب، وفي

> يعوّل البرهان على أن تفضي الورشة في النهاية إلى دمْج قوات «الدعم السريع» في القوات المسلّحة

ظلّ حكومة منتخَبة. وبدا أن حميدتي يريد إبعاد الأجندة السياسية عن ملفّ الإصلاح الأمني والعسكري، موضحاً، لدى مخاطبته ورشة الإصلاح العسكري، أن «الإصلاح الأمني والعسكري ليس نشاطاً سياسياً، ويجب ألّا يخضع لأيّ أجندة سياسية، فهو عمل وطني مرتبط بالأهداف العليا للبلاد»، وطالب بأن «يخرج هذا البند من السجال السياسي، فلا سبيل لضوضاء الهتافات والشعارات في عملية فنية معقّدة وحسّاسة يجب أن تعالَج في الغرف المغلقة»، رابطاً أيضاً إصلاح المؤسسة العسكرية بإصلاح شامل لكلّ أجهزة الدولة.

وتأتي هذه التطورات، في ظلّ رفض «قوى المقاومة» وتحفّظ بعض القوى السياسية والحركات المسلّحة على العملية السياسية. وفي هذا الإطار، دعا ممثّل الأمين العام للأمم المتحدة في السودان، رئيس بعثة «يونيتامس»، بيرتس فولكر، إلى إبداء المزيد من المرونة لانضمام الرافضين إلى «الاتفاق الإطاري»، مؤكداً أن العملية السياسية ما لم تُطلب الحكومة التنفيذية منها ذلك»، مؤكداً تالياً أنها ستكون «تحت إمرة» أيّ حكومة مدنيّة منتخَبة.

(أ ف ب)

بوندسليغا

إعادة هيكلة في بايرن ميونيخ
توخيل «ينتزع» الشعلة من ناغلسمان

أسبوعٌ جديد تنقلب فيه الموازين رأساً على عقب ضمن سوق المدربين الأوروبيين. جوليان ناغلسمان يخرج من باب بايرن ميونيخ الألماني الضيق، تاركاً منصبه لمواطنه الألماني توماس توخيل. يأمل هذا الأخير تحقيق ثنائية محلية وأوروبية طال انتظارها في بافاريا في حين تبدو العاصمة الإنكليزية لندن الوجهة الأقرب لناغلسمان

حسين فحص

لا يـزال بـايـرن مـيـونـيـخ يحتل العـنـاوين العريضة في الوسط الرياضي، إثر قراره «المباغت» بإقالة مدربـه الأول. سبق وأن استقدم العملاق البافاري جوليان ناغلسمان صيف عام 2021 من مواطنه لايبزيك مقابل صفقة قياسية في سوق انتقالات المدربين قُدرت بـ25 مليون يورو حينها. وذلك بعد نتائجه المميزة. ارتأى المارد الأحمر في ذلك التوقيت ضمان مشروع طويل الأمد مع المدرب الشاب، غير أن ذلك لم يحدث. ناغلسمان خارج قلعة البافاريين أرينا بعد قرابة عامين من استقدامه، والأسباب تتخطّى الشق الفني.

اتّصف موسم بايرن ميونيخ الحالي بالتخبّط النسبي، فرغم بلوغه الدور ربع النهائي من دوري أبطال أوروبا على حساب باريس سان جيرمان، لا يبدو الفريق مقنعاً في الدوري المحلي بغض النظر عن ابتعاده بفارق نقطة واحدة خلف المتصدر بوروسيا دورتموند. خسر العملاق البافاري 10 نقاط خلال عام 2023 وحده، ما سمح لدورتموند اللحاق به واعتلاء الصدارة قبل المباراة المرتقبة بينهما يوم السبت المقبل، (19:30 بتوقيت بيروت).

تردّي نتائج وأداء الفريق دفع الإدارة إلى اتخاذ قرارها الحاسم، وهو ما أشار إليه الرئيس التنفيذي للنادي، والحارس التاريخي للفريق أوليفر كان بقوله: «خلصنا إلى أن مستوى فريقنا في تراجع ملحوظ رغم الفوز بالدوري الموسم الماضي. بعد كأس العالم، كنا نقدم أداء أقل فعالية وجاذبية، وتذبذب مستوانا بصورة عزّزت أهدافنا للموسم، وما بعدها، للخطر. لهذا تصرفنا الآن».

كما أشارت العديد من الصحف الألمانية والأوروبية إلى أسباب أخرى دفعت نحو اتخاذ قرار الإقالة، منها ما يتعلّق بتدهور العلاقة بين المدرب واللاعبين، على رأسهم قائد الفريق، الحارس مانويل نوير، فيما رجّح البعض بأن تصريح ناغلسمان في مؤتمره الصحافي قبل المباراة مع بايرن ليفركوزن الأسبوع الماضي حول وجود «جاسوس» في الفريق، بعد تسريب خطط المباراة في صحيفة سبورت بيلد الأسبوعية، كان بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير. من جهتها، أضاءت سكاي سبورتس على أن انعدام تطوير اللاعبين الشبان والمواهب من قبل ناغلسمان كان من أهم أسباب الإقالة.

هو قرار مفاجئ، لكن توقيته مفهوم. يُقبل بايرن ميونيخ على مباريات حاسمة في موسمه، أبرزها اللقاء المرتقب أمام دورتموند محلياً، ثم أمام مانشستر سيتي الإنكليزي في ذهاب دور ربع النهائي من دوري أبطال أوروبا. فسخ العقد مع ناغلسمان واقتناص توخيل من أندية أخرى ترغب بالتوقيع معه بعد نجاحاً كبيراً بالنسبة إلى البافاريين، خاصة وأن مدرب تشيلسي السابق أشرف خلال مسيرته على تدريب بوروسيا دورتموند، كما الحق الهزيمة بمانشستر سيتي قبل عامين في نهائي دوري الأبطال، من دون إغفال

> مواجهة بروسيا دورتموند نهاية الأسبوع تعتبر اختبارا حقيقياً لتوماس توخيل

الشباب حول العالم. سبق وأن حقق نجاحاً لافتاً رفقة هوفنهايم ولايبزيك في الدوري الألماني، قبل رفعه لقب الدوري العاشر توالياً مع بايرن ميونيخ. مسيرته الحافلة رغم سنه الصغيرة (35 عاماً) تجعله مطلباً للعديد من الأندية. قد يكون ريال مدريد وجهةً محتملة في الصيف، غير أن موجة الإقالات الحاصلة في إنكلترا تحديداً، تجعل لندن المحطة الأقرب لجوليان.

تمّت إقالة المدرب الإيطالي أنطونيو كونتي في نهاية الأسبوع الماضي من تدريب نادي توتنهام. رغبة «السبيرز» في إنهاء الموسم بين الأربعة الكبار على صعيد الدوري، بهدف التأهل لدوري الأبطال الموسم المقبل قد تجعله يتوجه للتعاقد مع ناغلسمان، غير أن هذا الأخير قد لا يقتنع بمشروع النادي. فبحسب الوسط الرياضي، يفضّل جوليان أن يحط رحاله في نادٍ لديه مشروع واضح يبعد بالنجاح، ما يجعل تشيلسي، في حال إقالة مدربه غراهام بوتر، وجهةً أقرب.

قام «البلوز» بسوقي انتقالات لافتتين، ومع ذلك، يصارع الفريق في منتصف الجدول مع خروجه من الكاسين المحلّيتين. تبقى الآمال معلّقة على تجاوز ربع نهائي الأبطال أمام ريال مدريد الإسباني حامل اللقب، الذي قد يشكّل الاختبار الحاسم لمستقبل بوتر. لكن، في حال تدهور النتائج مرة أخرى واستمرار غضب الجماهير، قد يكون ناغلسمان المدرب المقبل لتشيلسي. تجدر الإشارة إلى وجود علاقة قوية بين المدير الرياضي للبلوز كريستوفر فيغل وناغلسمان عندما كانا في لايبزيك، ما يعطي أفضلية طفيفة لتشيلسي على حساب أي منافس آخر.

استراحة

كلمات متقاطعة 4279

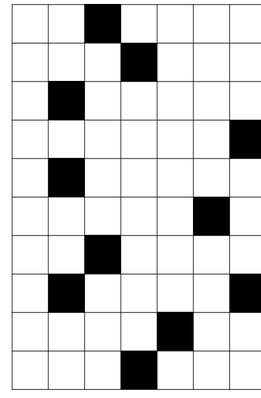

أفقيا

1- موقع اعلامي روسي – إله مصري – 2- هيكل يهودي في القدس – طبيب – 3- نعم بالأجنبية – من أسماء الأسد – 4- ما يسقط من الحائط المتهدّم – مدينة أميركية في ولاية واشنطن – 5- إضطرم وتلهبّ – دولة أوروبية – 6- عاصمة أوروبية – يكسر الخبز – 7- بئر عميقة – جوز الهند بالأجنبية – لاصق النسب – 8- صبي ذكر – بهار هندي – 9- خلاف اصغر – من الطيور – 10- دواليب – من الأشجار

عمودياً

1- تسمية تُطلق على طيارى المقاتلات الحربية – 2- زعيم لبناني – 3- حرف جر – عاصمة بنغلادش – 4- لمع البرق – اقام بالمكان – إحسان – 5- عائلة فيلسوف فرنسي راحل – روكا مبعثرة – 6- من أعمق البحيرات الحلوة في العالم بعد بايكال – 7- جامعة شهيرة في انكلترا – 8- خلاف أحياء – من أسماء الشمس – 9- حفر البئر – من الأزهار – خصب – 10- من الأعياد اللبنانية الحديثة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ثابوت العهد – 2- شكسبير – جون – 3- رسَ – ر ر – غزال – 4- شفق – أنا – نو – 5- لوزان – لك – 6- رومانيون – 7- وديع – حاريص – 8- نانت – كزر – 9- جفّ – مورس – وا – 10- بايرن ميونخ

عمودياً

1- تشرشل – واجب – 2- اكسفورد – فا – 3- بس – قزوين – 4- وبر – أم عامر – 5- تيرانا – نون – 6- أر – تحترم – 7- غاليا – سي – 8- عجز – كورك – 9- هوان – نيرون – 10- دنلوب – صراخ

sudoku 4279

3	1		4		5			8
		2			7	4	9	
	6		3			7		
		9	6		8	1		
6	8	1					5	7
				5		9		
					3		4	2
	2	8	9			5		
			8		4	6		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4278

5	8	7	2	6	9	1	3	4
4	1	3	8	5	7	6	9	2
9	6	2	3	1	4	8	5	7
8	9	1	6	7	2	5	4	3
2	3	4	1	8	5	7	6	9
6	7	5	4	9	3	2	1	8
1	4	9	5	2	8	3	7	6
3	2	6	7	4	1	9	8	5
7	5	8	9	3	6	4	2	1

مشاهير 4279

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مسرحي وممثل بريطاني (1887-1969). إشتهر بدور الوحش من خلال فيلم الرعب «فرانكنشتاين»

7+9+6+5+2+11 = خلاف الخسوف ■ 1+4+3+10 = عاصمتها ليما ■ 8+5 = حفر البئر

حل الشبكة الماضية: سهام الشعشاع

إعداد نعوم مسعود

توخيل في حصة تدريبية مع بايرن (أ ف ب)

سبوت لايت

ليونيل ميسي سعيد بالتكريم في الباراغواي

«كان الوقت قد حان لتتويج منتخب أميركي جنوبي بلقب كأس العالم»، هذا ما أكّده النجم الأرجنتيني ليونيل ميسي خلال تكريمه مع منتخب بلاده يوم الإثنين الفائت في الباراغواي من قبل اتحاد أميركا الجنوبية (كونميبول) لكرة القدم، بعد إحراز لقب كأس العالم 2022.

وشهد ميسي إزاحة الستارة عن تمثال له سيوضع في متحف الاتحاد القاري إلى جانب تمثالي الأسطورتين الراحلتين البرازيلي بيليه والأرجنتيني دييغو مارادونا. وكانت «ليلة النجوم» مؤثرة للاعبي المنتخب ومدربهم ليونيل سكالوني الحاضرين في أسونسيون مقر الاتحاد القاري.

وقال ميسي (35 عاماً)، أفضل لاعب في العالم سبع مرات: «أنا في غاية السعادة. هذا ما كان ينقصني. تمكّنت من تحقيق كل شيء في كرة القدم. أشكر زملائي لهذه الهدية الجميلة التي قدموها لي. الآن، بمقدوري الاستمتاع بما تبقّى (من مسيرته)، مهما حصل».

ونجح ميسي في مشاركته الخامسة في كأس العالم، بإحراز اللقب المرموق ليضيفه إلى كوبا أميركا ومجموعة رائعة من الألقاب على صعيد الأندية، معظمها مع برشلونة الإسباني. وأهدته المغنية الأرجنتينية سوليداد باستوروتي أغنية «بريندس» التي غنتها لمارادونا، قائد الأرجنتين نحو لقبها الثاني في المونديال عام 1986 بمجهود فردي رائع.

وكان لاعب باريس سان جيرمان الفرنسي قد نشر الأغنية على مواقع التواصل الاجتماعي لمشاركة ما اختبره في مونديال قطر، خصوصاً النهائي أمام فرنسا الذي انتهى بركلات الترجيح بعد التعادل (3-3) في الوقتين الأصلي والإضافي.

وقدّم رئيس كونميبول (اتحاد أميركا الجنوبية لكرة القدم) اليخاندرو دومينغيس نسخة عن كأس العالم لميسي واصفاً إيّاه بـ«قائد ومرجع كرة القدم العالمية». وفي فيديو عبر الذكاء الاصطناعي والتصوير المجسّم، تحدّث بيليه ومارادونا عن الموهبة الخارقة لميسي.

يذكر أن الأرجنتين فازت ودياً على بنما (2-0) يوم الخميس الفائت في بوينوس أيرس التي احتفلت بلاعبيها في أول مباراة بعد المونديال.

(أ ف ب)

إعلانات رسمية

اعلان

طلب إثبات وفاة صفيه محمد خليل طهماز

المرجع: محكمة النبطية الشرعية الجعفرية

تُفيد محكمة النبطية الشرعية الجعفرية أنه بتاريخ 2023/1/27 وتحت رقم أساس 2023/343 تقدم لدى هذه المحكمة منح عبدالرسول نصار بوكالته عن زينب نايف جهجاه بطلب إثبات وفاة (صفيه محمد خليل طهماز تولد 1910).

فمن لديه اعتراض حول موضوع الطلب فليتقدم باعتراضه إلى قلم هذه المحكمة خلال عشرين يوماً تلي النشر تحريراً في 2023/3/16.

رئيس القلم

هشام فحص

اعلان تبليغ

سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م.

صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس بالمعاملة التنفيذية رقم 2022/365 إلى المنفذ عليهم: صالح علوش وطارق وأحمد أبو داوود – مجهولي محل الإقامة.

بمقتضى المعاملة التنفيذية رقم 2022/365 المنفذة بوجهك من المنفذ أحمد المحمود.

يقتضي حضورك إلى قلم هذه الدائرة أو بالواسطة القانونية لاستلام الإنذار التنفيذي ومرفقاته واتخاذ مقام لك ضمن نطاقها والجواب بمهلة عشرة أيام مهلة الإنذار وعشرين يوماً مهلة النشر وبانقضائها يعتبر كل تبليغ لك ضمن نطاقها صحيحاً ويُصار الى متابعة التنفيذ حتى آخر المراحل.

مأمور التنفيذ

حاتم عثمان

تبليغ

جانب: مريام جورج دوروزن

الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة

المرجع: محكمة بيروت الشرعية الجعفرية

غرفة القاضي الشيخ علي المولى

ورقة دعوى صادرة عن محكمة بيروت الشرعية الجعفرية، موجهة إلى مريام جورج دوروزن مجهول محل الإقامة في الدعوى المقامة عليك من حسين علي جعفر بمادة إثبات طلاق أساس 2023/175 تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين 2023/5/15 غرفة القاضي الشيخ علي المولى فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة قبل موعد الجلسة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغة حسب الأصول، وجرت بحقك المعاملات القانونية، وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.

رئيس القلم عنه

الكاتب رياض شميس

إعلان

صادر عن محكمة الأمور المستعجلة في النبطية

غرفة القاضي أحمد مزهر

يدعو قلم هذه المحكمة المدعى عليه قاسم عبد المجيد أبو هاشم من زوطر الشرقية والمسافر إلى بلجيكا والمجهول محل الإقامة الحضور إليه لاستلام أوراق الدعوى 2023/714 المقامة من علي مصطفى موضوع إزالة التعديات الموجودة أمام البناء القائم على العقار رقم 2201/النبطية الفوقا.

وعليك اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة ما لم يكن ممثلاً بمحام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً لك وإلا جاز إبلاغك الأوراق بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة الإعلانات في هذه المحكمة ضمن المهلة القانونية.

عن رئيس القلم

حسان عياش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وسما سموري المستدعى بوجهها منه يوسف سمعان والمجهولي محل إقامتها الحضور الى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحكم رقم 2023/27 تاريخ 2023/3/9 والمقام من انطوان هيكل والذي قضى باعتبار العقار رقم 618 من منطقة عقتانيت العقارية غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ المختصة وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.

رئيس القلم

سلام الغوش

وفيات

ذكرى

في الذكرى السنويّة السادسة عشرة لغياب حبيبنا

رغيد سهيل حبايب

رجاء العائلة أن يبقى شبابه ربيعاً في قلوب من عرفوه وأحبّوه.

دعوة إلى انتخاب هيئة إدارية

يدعو المجلس الثقافي للبنان الجنوبي أعضاء هيئته العامة إلى عقد جلسة انتخابية لاختيار هيئة إدارية جديدة إثر انتهاء ولاية الهيئة الحالية وذلك يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠٢٣/٤/٧ الساعة الثانية عشرة ظهراً في مقر المجلس - بيروت - شارع المزرعة مع التمني على كل من يرغب في ترشيح نفسه لهذه الانتخابات تقديم طلب ترشيحه قبل موعد إجرائها بأسبوع واحد على الأقل إلى أمانة السر مرفقاً بإيصال يثبت تسديد بدلات اشتراكه وفقاً للأصول. علماً أنّ آخر مهلة لتقديم طلبات الترشيح بتاريخ ٢٠٢٣/٤/١.

وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني في الجلسة الانتخابية الأولى تُعقد الجلسة الثانية في الموعد نفسه من الأسبوع التالي في ٢٠٢٣/٤/١٤ وتُعتبر قانونية بمن حضر.

أمين السر

أ. شادي بزي

سينما

الفيل اليتيم «راغو» أخذنا إلى إنسانيتنا

The Elephant Whisperers

شفيق طبارة

في المنتزه الوطني ومحمية الحياة البرية في مودومّلاي التي أنشئت قبل 140 عاماً، في ولاية تاميل نادو، في الهند، يعيش بعض الناس في الغابة، بعيداً عن المدن الكبيرة. عاشوا هناك منذ أجيال، وعُرفوا بـ «ملوك الغابة». هؤلاء السكان يعيشون في وئام وعلاقة طبيعية مسالمة وسليمة مع الطبيعة والحيوانات. «الهامِسون في آذن الفيل» (2022 ـ أوسكار أفضل فيلم وثائقي قصير)، يروي قصة زوجين من هؤلاء السكان، بومان وبيلي اللذين كلّفتهما الحكومة بالاعتناء بفيل هندي اسمه «راغو» في المحمية المخصّصة لإعادة تأهيل وتربية الأفيال النازحة واليتيمة والمهجورة. تعود جذور بومان وبيلي إلى قبيلة عاشت في الغابة. ربوا واهتموا بالفيلة منذ سنوات طويلة. بومان يمشي على خطى أسلافه في تربية الأفيال، وبيلي أول امرأة في الهند توكل بالاعتناء بفيل، فسمّيت بـ«أم الفيلة». بذل الزوجان جهداً كبيراً في إبقاء الرضيع الهشّ المصاب على قيد الحياة، ليَنمو ويصبح فيلاً كبيراً سليماً. تنشأ علاقة قوية بين الزوجين والفيل، لا يمكن وصفها أو تفسيرها. ولأنهما الزوجان الوحيدان اللذان ربيا فيلاً صغيراً مصاباً وبقي على قيد الحياة، فقد تم تكليفهما بتربية فيل يتيم آخر اسمه أموكوتي. المخرجة الهندية كارتيكي غونسالفيس، عاشت في المحمية ومع «ملوك الغابة» لمدة خمس سنوات، لتكشف لنا من

> **عاشت المخرجة الهندية كارتيكي غونسالفيس في المحمية مع «ملوك الغابة» لمدة خمس سنوات**

خلال وثائقيّها القصير (40 دقيقة) حياة القبائل هناك وعلاقتها بالطبيعة والحيوانات.

يظهر الفيلم جمال المكان المذهل، وعلاقة القبائل معه ومع حيواناته. زوج بيلي الأول مات بعدما افترسه النمر، وابنتها ماتت وهي صغيرة. كانت علاقتها الجديدة مع بومان والأفيال كخطوة إلى الأمام وفرصة لها للتغلب على آلامها. كذلك الأمر بالنسبة إلى بومان، الذي أصيب عندما كان يربي فيلاً كبيراً. لذلك تم تكليفه بالأفيال الصغيرة فقط.

«الهامسون في آذن الفيل» ليس قصة الفيلة والبشر فقط، بل هو قصة الرابط القوي بين البشر والطبيعة.

يُظهر الزوجان وبيئة السكان الآخرين طريقةً متناغمة للعيش مع الحيوانات، بالإضافة إلى فهم احتياجاتها وسلوكياتها وحتى شخصياتها المختلفة. يذكرنا الوثائقي بسلوك الأفيال ويرينا إياها، إلى جانب كل الأشياء التي يمكنها فعلها وتعلمها من الإنسان.

قصة بومان وبيلي وأفيالهما، ساحقة إنسانياً بسبب الجهد والشجاعة والحب الذي يأتي من عملهما. عندما نُكتشف القصة أكثر فأكثر، تصبح أكثر حدة بسبب قصتهما الشخصية وتاريخهما.

«الهامسون في آذن الفيل» ليس فيلماً وثائقياً من ذاك الذي اعتدنا عليه. لا يدوم طويلاً بسبب قصره، وهو مصنوع ليكون كثيفاً في الوقت الذي لا يتعدى ساعة واحدة، فهو أكثر من مجرد نزهة قصيرة عبر المناظر الطبيعية التي تقف بعيداً عن الزمن. إنه فرحة صغيرة للتعرف إلى حياة الفيل راغو، ذلك الفيل اليتيم الذي نجا بسبب رعاية شخصين له، وميهج باكتشافه أشكالاً أخرى من الحياة لا نعرفها، ومثالي لأولئك الذين يحبون الطبيعة.

اختارت المخرجة طريقة التصوير البعيدة من طائرات بدون طيار لترينا جمال المنطقة كلها، من دون مبالغة في ذلك، وفي الوقت نفسه هناك اللقطات القريبة التي ترينا عن قرب حميمية العلاقة والتواطؤ بين البشر والفيلة في هذه البقعة من الأرض. هذه السلاسة التي اختارتها غونسالفيس لتصوير الفيلم تجعل التجربة غامرة، على الرغم من أن الكاميرا توثّق باستمرار الروتين اليومي للعائلة، إلا أنها لا تعطل المساحة الفردية للشخصيات والفيلة. لم تُخرج المخرجة بومان وبيلي من الغابة لإخبار قصتهما، بل ذهبت إليهما وعاشت معهما. ومن خلال الوثائقي نتابع بفارغ الصبر كيف يتحدث بومان عن راغو الانتقائي في طعامه، أو نجلس بجانب بيلي وهي تتذكر اللقاء الأول مع راغو وتحكي لحفيدتها عن الفيلة وكيفية الاعتناء بها. بهذه الطريقة، يُحاكي عمل غونسالفيس رحلة سفاري. يلاحظ المشاهد بهدوء التعايش بين الطبيعة والإنسان والحيوان، حيث يدعونا بومان وبيلي وراغو وأموكوتي إلى هذه المساحة الجغرافية والحياة التي تصبح نادرة يوماً بعد يوم.

يظهر الفيلم علاقة العطاء التي تحدث في المنزل، بالنسبة إلى بومان وبيلي، الفيلة هي بمثابة آلهة، يعتنيان بها، والفيلة بدورها تعطيهما الحنان والألفة. لذلك يظهر الفيلم جوانب التوازن الصعب بين الطبيعة والإنسان والحياة الروحية والدين. يتعامل بومان وبيلي مع الفيلة كما لو أنها ابنتهما لأنهما تولّيا تربيتها. في الفيلم مشاهد لم نعتد رؤيتها، من الغريب أن نرى كيف يعامل الإنسان الفيلة بهذه الطريقة الودية. يدللانها، ويتشاجران ويمزحان معها كما لو كانت بشراً. من خلال الوثائقي، يمكننا أن نرى أنه لا يزال بإمكاننا الوثوق بالإنسانية، من خلال رؤية هؤلاء البشر وكيف يرعون الأفيال كجزء من حياتهم وكحيوانات أليفة وأفراد من العائلة، يصبح كل شيء هيناً ومريحاً. تلقي نظرة حميمية على الطبيعة اللطيفة لهؤلاء العمالقة الرائعين والمخاطر الحديثة التي يواجهونها. أدى التحديث والعمران والتغييرات السلوكية البشرية في المنطقة إلى زيادة الخطر على قطعان الأفيال، والأفيال التي لا يمكن إعادة دمجها (قبولها) مرة أخرى في قطيعها.

كونه قصيراً وموجزاً جداً، قد لا يزوّدنا الشريط بجميع المعلومات الضرورية وبعض التفاصيل المتعلّقة بالحيوانات والقبائل التي تعيش مع بعضها. لكن يكفي أن نلاحظ يومياتها، ونعجب بحضور الفيلة المهيب، ونعجب بالأشخاص الذين يعتنون بها. نرى في الفيلم كيف يعلّم الكبار الصغار كيفية الاعتناء بالطبيعة وبحيواناتها واحترامها، فهم يأخذون من الطبيعة فقط ما يحتاجون. ومن خلال ذلك، نرى المستقبل مع أجيال أكثر وعياً بالاهتمام بالبيئة واحترام الحيوانات. يرينا الفيلم كيف تبدو الحياة عندما يتعلم الحيوانات والناس العيش معاً. نظراً إلى أنه قصير، ينتهي الفيلم بسرعة، لكنّنا نتمنى لو أنه يمكننا أن نقضي وقتاً أطول مع هؤلاء البشر والحيوانات أو حتى الهروب من كل شيء والذهاب للعيش في المحمية والاعتناء بالفيلة. ولكن على الرغم من أن الفترة التي قضيناها قصيرة وسريعة، إلا أنها مشحونة بالعواطف، مع تقلبات وانتصارات وهزائم، ولحظات حب وجمال وحزن.

The Elephant Whisperers
على نتفليكس

ستريمنغ

«لوثر»... لولا إدريس إلبا

أحمد الخطيب

بعد غيابه أكثر من ثلاث سنوات، يعود المُحقق لوثر بحضوره الطاغي وكاريزماه المعهودة، لكن بشكل مُختلف هذه المرة، داخل نموذج أفلمة سينمائية من إنتاج منصة نتفليكس، ومن إخراج جيمي باين، مُخرج الجُزء الأخير من سلسلة «لوثر» التي عُرضت على مدار سنوات متفرّقة على «بي.بي.سي». بيد أن الفيلم مُقارنة بالسلسلة الأصلية، إذا وجبت المُقارنة، سيكون إلى حدٍّ كبير أضعف وأقل جودة، وخصوصاً من حيث الكتابة السينمائية. رغم طول مُدّته التي تجاوزت الساعتين، بدا المُنتج السينمائي كسرديّة مهلهلة في أكثر من جانب، تعتمد بشكل كُلّي على تصدير النجم إدريس إلبا كنجم له حضور مميّز يخطف الأنظار. والحقيقة أن إلبا كمُمثل لا غُبار عليه، إذا وضعته في إعلان معجون أسنان سيظهر كنجم خاطف للأنظار، ولكن هذا لا يكفي لصُنع شيء له قيمة من الناحية الإبداعيّة، أو حتى التجارية، فهُناك الكثير من الأفلام التجارية التي تخلق عالماً له معنى، مبنياً على أسس منطقيّة، بيد أن الأمور هُنا لم تسِر على ما يرام بالنسبة إلى المُخرج جيمي باين وكاتب السيناريو الذي هو نفسه مُبدع السلسلة نيل كروس.

يدور الفيلم الذي يُعتبر امتداداً للسلسلة القصيرة حول المُحقق الخارق للعادة جون آرثر (إدريس إلبا)، حين ينخرط في التحقيق حول سلسلة جرائم جديدة تتعلّق باختفاء وقتل مجموعة من الشباب الذين لا يربطهم أي شيء تقريباً. بيد أن المُخرج لا يترُك للمُشاهد الفُرصة للفهم أو الاستنتاج، بل يكشف القاتل المُتسلسل منذ اللحظة الأولى، ديفيد روبي (أندي سركيس) أحد تُجّار المدينة الأثرياء، يتبدّى بصوته المربك ومُكالماته الهاتفية المُخيفة حين يبدأ بابتزاز ضحاياه بمخالفات يتضح بشكل غير مُباشر أنّ لها علاقة بالكود الاجتماعي. يُجبرهم على التحرك إلى نُقطة ما حيث يختطفهم ويقتلهم أو تنفيذ مُخالفات أخرى تُفيده في إنجاز خططه أو حتى الاستعراض بحياتهم والقفز من فوق أحد المباني الضخمة في أحد الميادين المشهورة. ببساطة يلعب المُجرم روبي بمخالفات ضحاياه المحجوبة، ويستغل خوفهم من الفضيحة على الملأ وواجهتهم الاجتماعية البرّاقة والنقية، ويبدأ بتحريكهم كالدُّمى. كُل هذا جيّد يخدم نوعيّة الفيلم التي تتعلق بالحركة والغموض والمطاردات. بيد أن القفز بالسرد فوق مساحات ضرورية لتأسيس بنية الفيلم وشخصيته الرئيسية من الناحية النفسية والاجتماعية، يُضعف السرديّة ككُل، ويخلق فجوات في الحكاية لا يُمكن التغاضي عنها بشكل كامل عن طريق تخيّل سيناريوهات بديلة لملء تلك الفراغات التي تتعلّق بالشخصيّة الرئيسيّة وأبعادها وماضيها. يرى المُخرج عكس ذلك، ويُلقي بالمُحقق آرثر في السجن فجأة وبدون أي مقدمات سوى مُكالمة بسيطة بين روبي وأحد أعوانه، تدور حول كشف خطايا وجرائم آرثر الخفيّة، وهذا لا يكفي للزجّ بمحقق بريطاني شهير داخل أحد السجون بكل سهولة ومن دون أي مبررات واضحة للمشاهد.

يهرب آرثر من السجن بمعاونة أصدقائه القدامى، لتبدأ رحلة المُطاردة والكشف على أكثر من جهة، فآرثر نفسه يُعتبر خارجاً عن القانون تطارده الشُرطة، وديفيد روبي هو الهدف الأساسي والمُجرم الرئيسي في القضية، غير أن الفيلم لا يخدم ذلك الكشف. لا توجد لحظات من التنوير الحقيقي، لا نرى سوى مطاردات وقتالات بالأيدي والأسلحة البيضاء، بالإضافة إلى قصة شعر ديفيد روبي السخيفة. مجموعة من الكليشيهات اجتمعت لتخلق فيلماً، إلا أن ما يجعله قابلاً للمشاهدة هو وجود إدريس إلبا، ولعبه الدور بشكل ثقيل ورزين، وصوته وهيئته المناسبة للدور. لا يوجد شيء في الفيلم تقريباً إلا إدريس إلبا، وهذه نُقطة ضعف وأضحة، فالبناء القصصي لا يكشف بالتدريج كما المعهود في هذه النوعية، لا يكشف على الإطلاق إلا مواقف مجردة وأماكن، فنحن كمشاهدين لا نعرف شيئاً عن الجهة الأخرى. ديفيد روبي تاجر شرّ، شوّه زوجته ووضعها في مصحّة، لديه مجموعة من القراصنة السيبرانيين يعملون تحت إمرته لخلق ما يُشبه الغُرف الحمراء، حيث يُمارس فعل القتل المتعمّد على مجموعة من الضحايا الأحياء من أجل مجموعة من الأفراد/ الزبائن/ المستهلكين الذين يحتجبون خلف حواسيبهم ويدفعون المال للحصول على نشوة متطرّفة. ويحاول روبي عبر عرضه لمونولوغ في نهاية الفيلم أن يعرض وجهة نظر مغايرة، فهو يكره الشُرطة لأنها نموذج رمزي للقواعد والسلطة المجردة، التي تضع القوانين وتنفذها على مزاجها الخاص، وبوجودها يُمنع هؤلاء الأفراد المتفرقون من الحصول على النشوة وممارسة ما يمنحهم اللذة، أي قتل وتعذيب الأفراد الآخرين، وقد صوّرهم المخرج كطرفين متصارعين.

> **يدور الفيلم الذي يُعتبر امتداداً للسلسلة القصيرة حول المُحقق الخارق للعادة جون آرثر**

وعلى الجانب الآخر، تتبدّى كُل الشخصيات هامشية، لا نعرف عنها شيئاً تقريباً، رُبما للأمر علاقة بمشاهدة السلاسل السابقة للفيلم لنتعرف أكثر إلى آرثر، إنما في سردية الفيلم، نحن لا نعرف شيئاً حتى عن البطل. لا نرى سوى مجموعة من الأقاويل ومشاهد المُقابلات العابرة. والحقيقة أن الفيلم ككُل يبدو كمُنتج غير متناسق. الأبطال يبدون مختلفين لا يتماهون مع النسق أو مع أنفسهم. جريان العالم ذاته وإيقاعه يبدوان غريبين، رُبما لأن المُخرج هو مُخرج تلفزيوني في الأساس. ولكن رغم كُل ذلك، هُناك بعض الأشياء الجيدة مثل أداء سركيس وإدريس إلبا الذي أضاف إلى الفيلم الكثير من حيث الموقف الدرامي والانفعال وخلق اللحظة، بالإضافة إلى سيناماتوغرافيا جيدة ومزاج كابوسي صوّر إلبا في بعض الأحيان كأنه الرجل الوطواط، وهذا شيء غريب أيضاً، بيد أنه في النهاية فيلم مخيّب للآمال بشكل عام.

Luther: The Fallen Sun
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 29 آذار 2023 العدد 4884

بيان

الحملة الوطنية لتحرير جورج إبراهيم عبدالله: أين الدولة اللبنانية؟

في عيد ميلاد المناضل اليساري اللبناني جورج إبراهيم عبدالله الثاني والسبعين، أصدرت الحملة الوطنية لتحريره من السجون الفرنسية، بياناً جاء فيه: «نسأل الدولة اللبنانية، لم لا يتم إرسال قضاة لبنانيين إلى فرنسا للتحقيق مع من اعترف بخرق القانون خلال محاكمته؟ إن انقضاء ما يقرب من الـ 39 عاماً على اعتقال المناضل جورج عبدالله يجعل منه أحد أقدم أسرى القضية الفلسطينية. جورج عبدالله مناضل لبناني شيوعي حاول إيقاف إمداد السلاح من أوروبا إلى العدو الصهيوني أثناء اجتياح العدو للجنوب عام 1978 ولبيروت عام 1982.

أوقفته السلطات الفرنسية واتهمته بعد أربع سنوات اعتقال بسلّة تهم لعمليات ضد عسكريين أميركيين وصهاينة متورطين في اجتياح بيروت. سلة التهم هذه لم ينفها عبدالله ولم يؤكدها بل اعتبر أن السلطات الفرنسية متورطة في الاجتياح ذاته والمحكمة جزء من تمثيلية يكون فيها «الموظف الجيد» أي القضاء، في خدمة الاستعمار لأنه يفصل المحاكمة عن مجريات الحرب في بيروت ويقبل أن تكون حكومة الولايات المتحدة هي جهة الادعاء على عبدالله في حين أن سفينتها تقصف بيروت. «ما حجم السخافة التي يجب أن يتحلى بها ممثل المجرم ريغان ليمثل أمامكم كضحية وكجهة ادعاء جنائية في باريس بينما تستعد البحرية الأميركية للاعتداء على بيروت وعلى مدنٍ عربيةٍ أخرى؟»، من تصريح المناضل عبدالله أمام المحكمة الفرنسية عام 1987. إن ثبات المناضل جورج عبدالله هو من ثبات مئات الأسرى اللبنانيين الذين تحرر آخرهم عام 2008 بعد التبادل الذي جرى على إثر حرب تموز 2006. هو يرفض أن يعتبر نفسه مميزاً، بل مارس «حرية» الدفاع عن شعبه كما فعل العديد من المناضلين. هو لا يعتبره واجباً حتى، بل يعتبر نضاله ونضال الآلاف ضد الاستعمار حقاً بديهياً من حقوق الإنسان.

منذ عام 1999، بات من حقّه طلب الإفراج المشروط، وفعلاً تقدّم به وقبله القاضي المعني في مدينة بو عام 2003 لكن ما لبث أن انتبهت السلطات الفرنسية فاستأنفت القرار بشخص وزير الداخلية حينها دومينيك بيربان ونقلت ملفه إلى محكمة مختصة في شؤون الإرهاب في باريس وطبقت عليه «قانون داتي» بمفعول رجعي. منذ ذلك الوقت وفرنسا تضرب بحذائها «الموظف الجيد» أي القضاة وقراراتهم المتتالية بالإفراج عنه معرقلة تنفيذها. كل ذلك والقضاء اللبناني لم يتحرّك، والسلك الديبلوماسي «شغال» بين الدولتين بدون انقطاع. لم يحدث أي عمل ديبلوماسي فعلي لاستعادة هذا الأسير إلا عندما أطلق القاضي سراحه في نهاية عام 2012 أرسلت الدولة اللبنانية طلباً عبر الخارجية لاستلام المناضل جورج عبدالله.

لكن في 2013 على سبيل المثال، اعترف رئيس المخابرات إيف بونّيه، وهو المسؤول عن اعتقال عبد الله عام 1984، بالصوت والصورة في أحد الفيديوات عندما قال إنّهم «اعتقلوه لشيء لم يفعله». وعلى سبيل مثال ثانٍ، اعترف بعد المحاكمة محامي المناضل جورج عبدالله واسمه جان بول مازورييه أنه عميل لجهاز المخابرات الفرنسية فرع الـ DGSE واعترف أنه عمل ضد موكله. ولم تتم إعادة المحاكمة في لحظتها واكتفت نقابة المحامين بطرده من النقابة.

حصلت خروقات عديدة للمحاكمة واعترافات خطيرة أدلى بها مسؤولون فرنسيون بدون أن تتلقفها الدولة اللبنانية وتحاجج بها وتطالب باستعادته.

مع زيارة الوفد الأوروبي من المحققين إلى لبنان للتحقيق في أمور داخلية لبنانية ومن مبدأ الندّية، لماذا لا يزور وفد لبناني للتحقيق مع كل من ثبت واعترف أنه عرقل الإفراج عن الأسير جورج عبدالله؟ وفي عيد ميلاد جورج عبدالله الذي أصبح أقدم أسير في أوروبا، نسأل الدولة والقضاء اللبنانيين، لم لا يتم إرسال قضاة للتحقيق مع إيف بونّيه وجان بول مازورييه اللذين اعترفا بخرق القانون خلال محاكمة جورج عبدالله؟ لماذا لا يرتفع الصوت الديبلوماسي من أجل المطالبة بتسليم جورج عبدالله، هو الذي معه قراران قضائيان بالإفراج؟ إن التدخل الفرنسي والأميركي في كل تفصيل سيادي لبناني، من انتخاب رئيس إلى التنقيب عن النفط، يؤكد تبعية السياسيين اللبنانيين لهذه القوى وسيطرتها على قراراتها».

على بالي

أسعد أبو خليك

دول التطبيع في حرج من أمرها. الإمارات تحالفت مع إسرائيل على أساس أنّها ستحمل رصيد تحسين أداء دولة العدوّ في نظر الرأي العام العربي. كانت تتوقّع مفاوضات متوالية لـ «السلام». والسفير الإماراتي في واشنطن ركّب فكرة الترويج لقدرة الإمارات على إرجاع إسرائيل إلى مسيرة التفاهم مع السلطة الفلسطينيّة. ومسيرة السلام هي ليست إلا خدعة هدفت إلى ستر عدوان إسرائيل واحتلالها. عرفات انخدع بمسيرة السلام وخدع الرأي العام العربي معه. الحكومة الأميركية أرادت أن تقنع دول العرب والعالم النامي بأنّ إسرائيل وبالرغم من عدوانها واحتلالها تريد السلام. والمشروع السعودي للسلام كان أيضاً محاولة لإنقاذ إسرائيل من نفسها. لكنّ إسرائيل كانت صريحة وصادقة: ليست في وارد السعي للسلام لأنها تصرّ على الاستسلام العربي مقابل لا شيء. صيغة دول التطبيع مع إسرائيل لم تحقّق للعرب أي إنجاز أو مكسب، حتى بالمعيار الساداتي (أصبح لأنور السادات تنظيم خاص برسالته في مدينة صيدا، باسم «التنظيم الشعبي الساداتي»). بالعكس، كل الاتفاقات العربيّة مع إسرائيل كانت على حساب المصلحة السياديّة لكل الدول العربيّة. لبنان خسر سيادته كما مصر وكما الأردن. أما دولة الإمارات والسودان والبحرين: فإنّها، مثل 17 أيّار في لبنان، وقّعت على التنصّل من القضيّة الفلسطينيّة بصورة رسميّة. لكنّ الدول الغربيّة باتت قلقة من سقوط إسرائيل في نظر الرأي العام الغربي. استطلاع رأي جديد أظهر للمرّة الأولى أنّ جمهور الحزب الديموقراطي بات أكثر تأييداً لفلسطين من إسرائيل. أين تقف دول التطبيع من تنامي أقصى اليمين المتطرّف الذي لا يكترث للسلام مع أنظمة الخليج لأنّ مصلحة الاستيطان والعنصريّة تتفوّق على مصلحة إسرائيل الدبلوماسيّة؟ الإمارات توقّع على اتفاقات أمنية وعسكريّة وتجاريّة بصورة دوريّة. تسرّبت أخبار عن تجميد بعض الاتفاقيات، إلا أنّ الإمارات سارعت إلى نفي هذه الأخبار. الإمارات أرادت أن تصل إلى مرحلة اللاعودة في تحالفها مع إسرائيل. لكنّ الإدارة الأميركية تصارح نتنياهو بمخاوفها من المجريات الإسرائيليّة. جو بايدن قلق على مصلحة إسرائيل بسبب المبادرات الجديدة لحكومة نتنياهو. الإمارات مُحرَجة لكنّ نتنياهو يمثّل عروبتها.

المفكرة

ليلة الجاز والبلوز

■ مساء اليوم الأربعاء، الجمهور مدعو إلى أمسية موسيقية من نوع آخر، تتضمّن مزيجاً موسيقيّاً متفرّداً وجوّاً لا مثيل له. هكذا، يحتضن «كوادرانغل» (الحازمية) حفلة على أنغام أشهر مختارات الجاز والبلوز وأكثرها تفضيلاً بين الناس، ستحمل توقيع مجموعة من موسيقيّي النوعَين ذائعي الصيت في لبنان، تضمّ: آنا كودينوفا مطر (غناء وبيانو ـ الصورة)، وكارلوس بو شبكة (باص)، ورولان غبريل (درامز).

حفلة جاز وبلوز: اليوم الأربعاء ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ Quadrangle (الحازمية ـ بعبدا). للاستعلام: 81/811353

ساعة القصة... بالعربي

■ تدعو «جمعية السبيل»، بعد غدٍ الجمعة، الصغار الذين تراوح أعمارهم بين 6 و10 سنوات إلى حضور نشاط «ساعة القصة» في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في الباشورة. يهدف الموعد إلى تعليم الأطفال حروفاً وأسماء باللغة العربية، من خلال ألعاب مسلية وتفاعلية، من شأنها أن تعزّز معرفتهم بلغة الضاد.

«ساعة القصة»: الجمعة 31 آذار (مارس) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» (بناية الدفاع المدني/ الطبقة الثالثة ـ الباشورة). للاستعلام: 01/664647

دمشق قبلتي الأولى

■ «دمشق قبلتي الأولى» (42 د ـ 2012)، هو عنوان الفيلم الذي توفّره منصة «أفلامنا» اعتباراً من الخامس من نيسان (أبريل) المقبل عبر موقعها الإلكتروني. الوثائقي من إخراج لينا العبد، ويتمحور حول سوريا. إنّه بلد متعدّد الجنسيات ومكان تعيش فيه الأديان والأقليّات المختلفة معاً؛ الفتيان والفتيات والرجال والنساء، مع اختلافهم يشكّلون روحه. ما هو الدّور الفعلي وهامش الحرية للمرأة في مجتمع يهيمن عليه الذكور؟ وكيف ينعكس ذلك على وعيها الجنسي وعلاقتها بجسدها؟ أسئلة وأجوبة من خلال التفاصيل الحميمة لشخصيّتَين يتمّ رسمهما بأفكار ومشاعر المخرجة؛ ماذا يعني أن تكون امرأة في دمشق.

فيلم «دمشق قبلتي الأولى»: بدءاً من منتصف ليل غدٍ الخميس على «أفلامنا»

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن
شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/666314 ـ 03/828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com